زيادةُ مِنْ فِي الإيجابِ
دراسة تطبيقية في سورة البقرة

د. حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود
كلّيّةُ اللّغةِ العربيّةِ وآدابها، جامعةُ أمِّ القرى

مستخلص:

تناولَ هذا البحثُ وهو: زيادةُ مِن في الإيجابِ، حديثَ النّحويّين ومعربِي القرآنِ في زيادتِها في الإيجابِ، بهدفِ الكشفِ عن حقيقةِ مذاهبِهم في زيادةِ مِن في الإيجابِ، وأدلتِهم وحججِهم، كما هدفَ إلى معرفةِ حقيقةِ زيادتِها في الإيجابِ، والفائدةِ من الزّيادةِ ووظيفتها، وقد استقامَ البحثُ في سبعةِ مباحث، الأولُ: في زيادتِهَا في غيرِ الإيجابِ، والثّاني: في زيادتِها في الإيجابِ، والثّالثُ: في موقفِ معربي القرآنِ من زيادتِها، والرابعُ: في موقفِ النّحاةِ من شواهدِ الأخفشِ وموافقيهِ، والخامسُ: في معنى مِن ودلالتِها في التّركيبِ، والسادسُ: في حقيقةِ مذهبِ سيبويهِ من زيادتِهَا في الإيجابِ، والسابعُ: في استقراءِ مِن في سورةِ البقرةِ، وذيّلتُهُ بخاتمةٍ فيها نتائجُ البحثِ. جمعَ أشتاتَ هذهِ المباحثِ منهجٌ استقرائيٌّ وصفيٌّ تحليليٌّ. ومن نتائجِ البحثِ المهمةِ ترجيحُ زيادةِ مِن فِي الإيجابِ، معرفةً ونكرةً، لأداءِ وظيفةِ التّوكيدِ، توكيدِ التّبعيضِ في الأسلوبِ الذي ترِدُ فيهِ؛ اعتمادًا على ما ثبتَ من أدلةٍ قويّةٍ من شواهد وحجج.

الكلمات المفتاحيّة: زيادة ، مِن، الإيجاب، النحويين، معربو القرآن، استقراء.

المُقدمةُ:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، أحمدُهُ وأستعينُهُ، وأستهديهِ، وأسألُهُ التّوفيقَ والسّدادَ، والهدى والرّشادَ، وأصلي وأسلمُ على خيرِ البشرِ، وعلى آلهِ وصحبِهِ ومَن تبعَهُ إلى يومِ الدينِ!.

وبعدُ: في النّفسِ مِن شروطِ زيادةِ مِن شيءٌ، فوقرَ في ذهني تتبّعُهَا في سورةِ البقرةِ، وعرضُ ما اشترطَهُ النّحاةُ على ما أجدُهُ، هادفةً إلى معرفةِ حقيقةِ مذاهبِ النّحويينَ وبخاصةٍ سيبويهِ ومعربي القرآنِ في زيادةِ مِن في الإيجابِ، وأدلتِهم وحججِهم، كما هدفتُ إلى معرفةِ حقيقةِ زيادتِها في الإيجابِ، ولكنْ صرفني تزاحمُ الأعمالِ خاصةٍ وعامةٍ. ومضتْ الأيامُ والسّنونَ، ثمّ استوقفتْني آيةٌ من كتابِ اللهِ فعزمتُ على إنجازِ مَا قدْ نويتُهُ قبلَ أمدٍ، فشرعتُ مباشرةً فيه، فبدأتُ بجمعِ ما قالَهُ النحاةُ أولاً، وما استندُوا إليهِ من حججٍ، وأدلّةٍ، ثمّ استقرأتُ مِن في سورةِ البقرةِ، وجعلتُ البحثَ في سبعةِ مباحثَ، الأولُ: في زيادتِهَا في غيرِ الإيجابِ، والثّاني: في زيادتِها في الإيجابِ، والثّالثُ: في موقفِ معربي القرآنِ من زيادةِ من، والرابع: في موقفِ النّحاةِ من شواهدِ الأخفشِ وموافقيهِ، والخامسُ: في معنى مِن ودلالتِها في التّركيبِ، والسادسُ: في حقيقةِ مذهبِ سيبويهِ من زيادتِهَا في الإيجابِ، والسابعُ: في استقراءِ مِن في سورةِ البقرةِ. وقد وجدتُها تربُو على مئتينِ وسبعينِ موضعًا، كانتْ زائدةً على ما قاسَهُ النحاةُ في واحدٍ وعشرينَ موضعًا، تقاسمَ النّفيُ والشّرطُ عشرينَ موضعًا، تسعةً في سياقِ الشّرطِ، وأحدَ عشرَ في سياقِ النّفيِ، منها موضعٌ واحدٌ مجرورُ مِن معرفةٌ، وفي موضعٍ واحدٍ في سياقِ الاستفهامِ، وتحتملُ الزّيادةَ على غيرِ ما شرطَهُ النّحويّونَ في ستّةٍ وثمانينَ موضعًا، على التّفصيلِ التّالِي:

1ــ كانتْ جارةً لـلفظِ (قبل) في اثني عشرَ موضعًا.

2ــ جارةً لـلفظِ (بعد) في واحدٍ وعشرينَ موضعًا .

3ــ جارةً لـلفظِ (دون) في ثلاثةِ مواضعَ.

4ــ جارةً لـلفظِ (تحت) و(كُلّ)، و(كم) في موضعينَ لكلٍّ واحدةٍ منهن.

5ــ والباقي عرضتُهُ على أشهرِ كتبِ إعرابِ القرآنِ التي جعلتُهَا نِطاقًا للدّراسةِ، وهيَ: المحررُ الوجيزُ لابنِ عطيّةَ، والتّبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ، وتفسيرُ البحرِ المحيطِ لأبي حيّانٍ، والدّرُّ المصونُ في علومِ الكتابِ المكنونِ للسّمينِ الحلبيِّ، والتّحريرُ والتّنويرُ للطّاهرِ بنِ عاشورٍ.

فوجدتُهم قدْ وجّهُوا أربعةَ عشرَ موضعًا على أوجهٍ أحدِها أن تكونَ مِن زائدةً، على التّفصيل التَّالِي:

1ــ كانتْ جارةً للفاعلِ في موضعٍ واحدٍ (مكررٍ مرتينِ).

2ــ جارّةً للمفعولِ بهِ في عشرةِ مواضعَ.

3ــ جارّةً للمضافِ إليهِ في موضعينِ.

4ــ جارةً للصفةِ في موضعٍ واحدٍ.

أمّا ما تحتملُهُ ولمْ يذكرْهُ المعربونَ ــ نطاق الدراسة ــ فثلاثونَ موضعًا، أعرضتُ عنهَا إذْ لا سلفَ لي فيهَا .

وأنهيتُ هذهِ المباحثَ بالتّرجيحِ، ثمّ البحثَ بخاتمةٍ تضمّنتْ نتائجَهُ .

وبناءً على ما توصّلتُ إليهِ في الدّراسةِ التّطبيقيّةِ على سورةِ البقرةِ، ومَا اطّلعتُ عليهِ مِن مواقفِ النّحويينَ ومعربي القرآنِ وأقوالِهم وآرائِهم، وأدلّتِهم،

أقولُ: لعلَّ الرّاجحَ زيادةُ مِن فِي الإيجابِ، معرفةً ونكرةً، لأداءِ وظيفةِ التّوكيدِ، توكيدِ التّبعيضِ في الأسلوبِ الذي ترِدُ فيهِ، وليسَ زيادتُها في الموجبِ ببدعٍ، فقدْ زِيدتْ الباءُ في فاعلِ كفى؛ للغرضِ نفسِهِ، وزيدتْ أيضًا في فاعلِ فعلِ التعجبِ.واللهُ أعلمُ!.

الدّراساتُ السّابقةُ:

ليسَ بغريبٍ أن تحظَى الحروفُ الزائدةُ بالدّراسةِ، وقد وقعَ في يدي عددٌ منهَا، ولكنَّها كلّها لم تُفردْ زيادةَ مِن في الإيجابِ بالدّراسةِ المستقلةِ فضلاً عن دراستِها دراسةً تطبيقيّةً في سورةِ البقرةِ، ومن الدراساتِ التي تناولتْ زيادةَ حروفِ المعاني بصفةٍ عامةٍ:

ــ حروفُ الزيادةِ بينَ المنعِ والتأييدِ وأسرارُها البلاغيةُ في القرآنِ الكريمِ، للباحثةِ د. هيفاءَ فدا.

ـــ مشكلةُ الزيادةِ لحروفِ المعاني لفخرِ الدينِ قباوةٍ.

ــ زيادةُ حروفِ المعاني عندَ النحويينَ، للدكتورِ حسن هنداويّ.

ــ زيادةُ أنْ عندَ النحويينَ والمفسرينَ، للدكتورِ حسن هنداويّ.

فكما ترى دراساتٍ عامةٍ لجميعِ حروفِ المعاني، ولم تخصصْ مِن الزائدةُ في الإيجابِ ببحثٍ مستقلٍ فيما بلغني، فكانَ هذا البحثُ الذي أسألُ اللهَ أن يتقبّلَهُ ويجعلَهُ خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، كما أسألهُ أن ينفعَ بهِ العربيةَ أهلَها، إنّه جوادٌ كريمٌ .

المبحثُ الأولُ: زيادةُ مِنْ في غيرِ الإيجابِ

تزادُ (مِنْ) عند جمهورِ النّحويينَ في غيرِ الموجبِ، أي بعدَ النفي، وشبهِهِ، وهو النهيُ والاستفهامُ[1]،مِنْ هؤلاءِ سيبويهِ، والفراءُ، والمبردُ، وابنُ السراجِ، والسيرافيُ، وابنُ الأنباريِّ، وابنُ يعيشٍ، وابنُ عصفورِ، وابنُ أبي الربيعِ، و الرضيُّ، وابنُ هشامٍ[2]. فالنّفيُ كقولهِ تعالى: (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إلا اللهُ)[آل عمران62]وقولِهِ: (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلا يَعْلَمُهَا)[الأنعام59]وقولِهِ:(ما يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ)[المائدة 6].

والاستفهامُ، كقولِهِ تعالى:(هل من خالقٍ غير الله)[فاطر3]وقولِهِ:(فارجع البصر هل ترى من فطور)[الملك3]والنهيُ، كقولكَ: لا تدعوَنَّ من أحدٍ غيرَ اللهِ وإنْ عظُمَ جاهُهُ!، لا تحقرَنَّ من ذنبٍ مهما صغُرَ، إنَّ الجبالَ من الحصى!.

والشرطُ، نحو: إنْ قامِ منْ رجلٍ قامَ عبدُ اللهِ، ومنه قولُ اللهِ تعالى: (وقالوا مهما تأتنا به من آية)[الإعراف132] وكقول زهير[3]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عَنْدَ امْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وإنْ خَالَها تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

---

[1] المقتضب 4/ 25، 136 ، الأصول 1 / 68 ،الشعر244،225،المقتصد 824 ، المفصل283، أمالي ابن الشجري 28/2، كشف المشكل في النحو 354، اللباب في علل الإعراب355/1، شرح المفصل12/8-13، المحرر الوجيز 92، الإيضاح في شرح المفصل136/2، الجنى الداني 319، شرح الجمل (ابن عصفور) 484/1-485، شرح التسهيل138/3 ، البسيط في شرح الجمل841/2، شرح الكافية(الرضي)269/4، التعليقة على المقرب 295، المغني427 ،المقاصد الشافية187/2، الهمع 216/4 .

[2] الكتاب 4 / 225، معاني القرآن 1/ 318، المقتضب 4/ 52، 136، الأصول 1/ 68، شرح الكتاب 1/ 169، أسرار العربية193، شرح المفصل 8/ 13، شرح الجمل 1/ 484-485, البسيط2/ 842، شرح الكافية للرضي 4/ 268، المغني427.

[3] شرح القصائد السبع الطوال 289 ، شرح المعلقات السبع 122 .

زادَ الشّرطَ بعضُ النّحويينَ،كأبي بكرٍ بن الأنباريِّ من الكوفيينَ[1] وبعضُ البصريينَ كالفارسيِّ فيما نسبهُ إليه ابنُ هشامٍ في غيرِ ما موضعٍ من المغنيِّ كما نسبه إليه السيوطيُّ[2] ؛ لأنَّ الشرطَ عندهما غيرَ واجبٍ،يقولُ أبو بكرٍ –رحمه الله!-خلال حديثِهِ عن بيتِ عنترةَ:

هلْ غادرَ الشعراءُ مِن مُتردَّمِ ...

: " ...، وإنما تدخلُ مِنْ مع الجحْدِ وما يضارعُهُ من الاستفهامِ والجزاءِ وما أشبهَهُ، فإذا جاءتْ الأفعالُ المحققةُ لم تدخلْ معَهَا، كقولكَ: أكرمتُ رجلاً، وكسبتُ مالاً، لا يجوز أكرمت من رجلٍ، وكسبتُ من مالٍ."[3]

وزيادتُها مع الشّرطِ هو الحقُّ، فقد وجدتُ تسعَ آياتٍ في سورةِ البقرةِ زِيدتْ فيها مِن بعدِ الشرطِ، وسيأتي تفصيلُ ذلكَ عند حديثي عن نتائجِ استقراءِ سورةِ البقرةِ.

وشروطُ زيادَتِها في هذهِ الأساليبِ– النفي وشبيهَيهِ- شرطانِ، هما:

- أنْ تدخلَ على نكرةٍ.
- أنْ يكونَ مجرورُهَا فاعلًا، أو مبتدأً، أو مفعولاً بهِ[4].

ومثالُ ما تحقّقَ فيهِ هذانِ الشرطانِ، قولُهم: ما جاءني من أحدٍ، وما في الدارِ من أحدٍ، وما رأيتُ من أحدٍ.

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال 296

[2] المغني 425،435، الهمع 216/4

[3] شرح القصائد السبع الطوال 296

[4] اللباب في علل الإعراب355/1، شرح المفصل12/8–13،الإيضاح في شرح المفصل136/2، الجنى الداني 319، شرح الجمل (ابن عصفور) 484/1–485، شرح التسهيل138/3، البسيط في شرح الجمل841/2، شرح الكافية(الرضي)269/4، التعليقة على المقرب 295، المغني427

وزادَ ابنُ يعيشٍ وتبعَهُ ابنُ أبي الربيعِ أن تكونَ النكرةُ عامةً (شرطٌ في الشرطِ) يرادُ بها استغراقُ الجنسِ[1]؛ ووجهُ ذلكَ ما ذكره ابنُ الفخارِ في شرحِ الجملِ: " أنَّ مِنْ لا تزادُ في النكرةِ إلا بشرطِ أن يرادَ بتلكَ النكرةِ استغراقُ الجنسِ قبلَ دخولِ مِنْ عليها، ودخولُ مِنْ علامةٌ على ذلكَ المعنى، فإنْ كانتِ تلكَ النكرةُ غيرَ مرادٍ بها استغراقُ الجنسِ لم يجزْ دخولُ مِن عليها، كقولكَ: ما قامَ رجلٌ واحدٌ بل اثنان أو أكثر."[2]

وفي النفسِ مِن هذا الشرطِ شيءٌ؛ لأنَّ استفادةَ استغراقِ الجنسِ يحصلُ مِن دخولِ مِن على النكرةِ،لا دليلَ على ذلك إلا دخولُها، لا منَ النكرةِ نفسِها، بدليلِ أنَّ حذفَ مِن وعدمَ وجودِها في التركيبِ أصلاً يجعلُ التركيبَ محتملاً للدلالتينِ: نفيِ الجنسِ ونفيِ الوحدةِ، فإذا أرادَ المتكلمُ التنصيصَ على استغراقِ الجنسِ أتى بمِن في التركيبِ، ومَن لنا بسامعٍ أو قارئٍ يعلمُ بما في ذهنِ المتكلمِ أو الكاتبِ من قصدهِ حينَ جاءَ بها في حديثِهِ ؟ وهذا يقودنا إلى النظرِ في صحةِ قولِ النحويينَ إنَّ مِنْ زائدةٌ ؟! حيث إنّ الرغبةَ في تحقيقِ هذه الدلالةِ-التنصيصِ على نفيِ الجنسِ- ينفي القولَ بزيادةِ مِنْ في التركيبِ الذي دخلتْ فيهِ؛لاختلافِ الدلالتينِ في التركيبينِ الخالي منها والحاملِ لها- واللهُ المستعانُ!-.

وسببُ اشتراطِ النكرةِ؛ أنّ النكرةَ تدلُّ على العمومِ، فتكونُ بعدَ مِنْ في معنى جميعِ الأفرادِ، أمّا المعرفةُ فلا تكونُ كذلكَ، فإذا قلتَ: ما جاءني مِنْ رجلٍ، فرجلٌ دلّتْ على الجنسِ، والجنسُ جميعُ الأفرادِ التي لها الصفةُ نفسُها[3].أما

---

[1] شرح المفصل(ابن يعيش) 13/8، البسيط 841/2

[2] أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية 364 .

[3] شرح الجمل 486/1 ،التعليقة على المقرب 295 ، شرح الكافية 270/4 .

اشتراطُ غيرِ الإيجابِ؛ فلتصوّرِ وجودِ العمومِ في غيرِ الموجبِ؛ لأنّه يجوزُ ألاّ يأتيَ أحدٌ، ولا يجوزُ أن يأتيَ كلُّ أحدٍ.[1]

ومنَ النحويينَ منْ لم يشترطْ تنكيرَ مدخولِها، فأجازَ زيادتَها معَ المعرفةِ، وهو الزمخشريُّ فيما نسبَهُ إليهِ ابنُ هشامٍ، حيثُ قالَ:"وجوّزَ الزمخشريُّ في(وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَومِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِيْن) [يس28] الآية كونَ المعنى: وَمِنَ الذيْ كنا منزلين، فجوّزَ زيادتَها معَ المعرفةِ)[2]ولم أجدْهُ في موضعِهِ من الكشافِ[3]، فلعلَّهُ ذكرهُ في كتابٍ آخرَ.

أمَّا اشتراطُ المبتدأِ والفاعلِ والمفعولِ ؛فلأنَّ مِن لا تكونُ سببًا في بناءِ التّركيبِ، فليسَتْ سببًا في تعلّقِ الفعلِ بالفاعلِ ولا بالمفعولِ في الجملةِ الفعليّةِ، ولاستقلالِ المبتدأِ بنفسهِ وعدمِ حاجتهِ إلى الفعلِ، فتصلهُ مِن بهِ.

وأجازَ العكبريُّ، أن يكونَ مدخولُها غيرَ المبتدأِ والفاعلِ والمفعولِ، فذكرَ أنها تُزادُ معَ الحالِ، ذكرَ ذلكَ عندَ تخريجهِ قولَ الحقِّ سبحانَهُ (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنْسِها)[البقرة 106] حيثُ جوّزَ أنْ تكونَ (آيةٍ) حالاً، ومِن زائدةً[4].

وأجازَ زيادتَها معَ المفعولِ المطلقِ عندَ إعرابِ قولهِ تعالى:(ما فرّطنا في الكتابِ من شيء)[الأنعام 38]فجعلَ مِنْ زائدةً، وشيءٍ واقعةً موقعَ المصدرِ، أيْ تفريطًا، ولا يجوزُ أن تعرَبَ مفعولاً بهِ؛ لأنّ فرّطَ لازمٌ، يتعدّى بحرفِ الجرِّ[5].

---

[1] التعليقة على المقرّب 295

[2] المغني 428

[3] 320/3

[4] التبيان في إعراب القرآن 102/1

[5] السابق 1/ 493.

المبحثُ الثاني

زيادةُ مِنْ في الإيجابِ

1ــ تزادُ (مِنْ) في الإيجابِ مطلقًا بلا شرطٍ، كما تزادُ في النفيِ والاستفهامِ، معرفةً ونكرةً، كقولكَ: اقرأْ من الدرسِ كلَّ ليلةٍ، وكقولهِ تعالى: (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ)[البقرة60] وهو مذهبُ الكسائيِّ[1]،وأبي الحسنِ الأخفشُ الأوسطُ(ت215ه)، احتجَّ الكسائيُّ لزيادةِ "مِنْ" في الإيجابِ بما رواهُ ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ! من قولِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّم!: " إنّ من أشدّ! النّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصوّرونَ"[2]، فقالَ: أرادَ: إنّ أشدّ النّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصورونَ. وصرَّحَ بهِ أبو الحسنِ في غيرِ ما موضعٍ من كتابهِ معاني القرآنِ[3]، ونسبهُ إليهِ طائفةٌ منَ العلماءِ، كالفارسيِّ، وابنِ جنيٍّ، وابنِ الشجريِّ، والزمخشريِّ، والعكبريِّ، وابنِ الحاجبِ[4]، فأعربَ أبو الحسنِ على زيادةِ مِنْ عددًا منْ آياتِ كتابِ اللهِ ، منها ما جعلَ زيادةَ مِنْ فيها وجهًا واحدًا، ومنها ما جعلَ زيادةَ مِنْ أحدَ وجهيْ الإعرابِ، فمِنَ الآياتِ التي جعلَ منْ زائدةً فيها في الإيجابِ وجهًا واحدًا :

ــ قولُه تعالى:(فَكُلُواْمِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [المائدة4]قالَ أبو الحسنِ معربًا (مِنْ) "فأدخلَ(مِنْ) كما أدخلهُ في قوله: "قدْ كانَ مِنْ حَديثٍ" و"قَدْ كانَ مِنْ

---

[1] المسائل المشكلة (البغداديات)242، شرح التسهيل 3/ 138، 139 ،الهمع 4 / 215.

[2] صحيح النسائي (5379)، موقع الدرر السنية رقم 4 الراوي عبدالله بن مسعود، والمحدث الألباني
في صحيح مسلم بلفظ إنّ من أشدّ! الناس عذابًا يوم القيامة الذين يشبِّهون بخلق الله" موقع الدرر السنية.

[3] 99، 209 ، 254 ، 274 .

[4] كتاب الشعر225، 444،المسائل المشكلة (البغداديات)242، المحتسب 164/1 ، أمالي ابن الشجري2 / 28، المفصل 283، التبيان 1/ 222 ، الإيضاح في شرح المفصل2/ 135.

مَطَرٍ". وقولهُ (وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) و(يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ). وهو فيما فسرَ "يُنَزِّلُ منَ السَّماءِ جِبالاً فيها بَرَدٌ". وقال بَعْضُهُم (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ) أي: في السَّماءِ جبالٌ مِنْ بَرَد. أي: يَجْعَلْ الجِبالَ مِنْ بَرَدٍ في السَّماءِ، ويجعلُ الإنزالَ منها"[1].

ـــ وقولُه تعالى: (تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا)[2][الأعراف101]

ومن الآياتِ التي جعلَ زيادةَ(مِنْ) فيها أحدَ وجهين:

ـــقولُه:(يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا)[البقرة60] يقولُ: "فدخلتْ فيهِ (مِنْ) كنحوِ ما تقولُ في الكلامِ: أهلُ البَصْرةِ يأكلونَ منَ البُرِّ والشَعيرِ. وتقولُ: ذهبتُ فَأصَبْتُ منَ الطَّعامِ. تريدُ شَيْئًا، ولم تذكرِ الشيءَ. وكذلكَ(يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ) شيئًا، ولم يذكرِ الشيءَ، وإنْ شئتَ جعلتَهُ على قولكَ: ما رأيتُ مِنْ أَحَدٍ، تريدُ: ما رأيتُ أحَداً، وهلْ جاءكَ مِنْ رَجُلٍ،تريدُ هلْ جاءكَ رَجُلٌ. فإنْ قلتَ: إنما يكونُ هذا في النفيِ والاستفهامِ، فقدْ جاءَ في غيرِ ذلكَ، قالَ(وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) فهذا ليس باستفهامٍ ولا نفيٍ. وتقولُ: زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها تريدُ: هو أفضلُها، وتقولُ العربُ: قدْكانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنّي حتّى أذهب. يريدونَ: قَدْ كانَ حَديثٌ. ونظيرهُ قولهم: هَلْ لَكَ في كذا وكَذا. ولا يقولونَ: حاجَةٌ، ولا عَلَيْكَ. يريدونَ: لا بَأسَ عَلَيْكَ."[3]

---

[1] معاني القرآن 1/ 254

[2] السابق307

[3] السابق 98– 99 .

ومن الآياتِ التي وجَّهها على زيادةِ مِنْ في الإيجابِ قولُه تعالى:(وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ)[1][الأنعام 146]وقولُه تعالى: (لَمَآ آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ)[2][آل عمران81]

فزادَ الأخفشُ (مِنْ) في الإيجابِ ومدخولُها معرفةٌ، كـ (ما) الموصولةِ في الآيةِ الأولى ممّا أمسكنَ، وسيئاتِكم في الآيةِ الثانيةِ، وأنبائها، في الآيةِ الرابعةِ، والبقرِ والغنمِ، في الآيةِ الأخيرةِ، والبُرِّ والشعيرِ، والطعامِ، وأفضلِها في قولِ العربِ. وزادَ (مِنْ) في الإيجابِ ومدخولُها نكرةٌ، كـ من جبالٍ، ومن بردٍ، في الآيةِ الثالثةِ، وكتابٍ وحكمةٍ، في الآيةِ الأخيرةِ.

2ــ موافقو الأخفشِ مطلقًا:

وافقَ هشامٌ الضريرُ[3]أبا الحسنِ وقالَ بقولِهِ، فأجازَ زيادةَ مِنْ في الإيجابِ.ونسبهُ ابنُ عصفورٍ[4]إلى الكوفيينَ كافةً، وكذلكَ ابنُ معطٍ[5]، والمالقيُّ[6]،واختارَ هذا المذهبَ من النحويينَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في كتابهِ المسائلِ المشكلةِ المعروفةِ بالبغداديات، ورجحهُ على مذهبِ سيبويهِ، عندَ حديثهِ عنْ تعالى: (وينزّلُ مِنَ السّماءِ مِنْ جبالٍ فيها من بردٍ)حيثُ جعلَ مِنْ زائدةً، قبلَ أنْ يطّلعَ على إعرابِ أبي الحسنِ، يقولُ:"قلتُ أنا في هذه الآية قبلَ أن أعرفَ هذا القولَ لأبي الحسنِ: قوله:(وينزل مِنَ السّماءِ مِنْ جبالٍ فيها من بردٍ)المعنى: وينزلُ من السماءِ جبالاً فيها مِنْ بردٍ، موضعُ مِنْ الأولى(يقصدُ مِنَ السماءِ)

---

[1] السابق 290 .
[2] السابق 209.
[3] شرح التسهيل 3/ 138، 139 ،الهمع 4 / 215.
[4] شرح الجمل 1/ 485.
[5] شرح ألفية ابن معطي 399.
[6] رصف المباني391.

نُصبَ على أنه ظرفٌ، والثانيةِ (يقصدُ مِنْ جبالٍ) نُصبَ على أنه في موضعِ المفعولِ بهِ."[1]ثم قالَ-بعد أن ذكرَ تأويلاتٍ أخرَ-:"وقدْ جعلنا (مِنْ) في بعضِ هذه التأويلاتِ زائدةً في الإيجابِ وذلكَ مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ والكسائيِّ"[2]ثم تحدثَ عن شواهدِ الأخفشِ التي نقلها عنِ العربِ ثمَّ قالَ مرجحًا ما ذهبَ إليهِ الأخفشُ:" وإذا ثبتتْ روايةُ ثقةٍ مما لا يدفعهُ قياسٌ لزمَ قبولُهُ واستعمالُهُ، ولم يجبْ دفعُهُ."[3]وقدْ خرّجَ على زيادةِ مِنْ في الإيجابِ آيةٌ أخرى في هذا الكتابِ، وبعضُ أبياتٍ في كتابهِ الشعرِ وسيأتي في مكانِهِ بإذنِ الله .

وممنْ اختارَ مذهبَ الأخفشِ وأيّدهُ تأييدًا قويًا ابنُ مالكٍ؛ لثبوتِ السماعِ بذلكَ نظماً ونثراً. فاحتجَّ لهُ ونافحَ عنهُ، ورفدهُ بشواهدَ عديدةٍ نثرًا وشعرًا. فقالَ: "وأجازَ أبو الحسنِ الأخفشُ وقوعَها في الإيجابِ وجرَّها المعرفةَ. وبقولِهِ أقولُ؛ لثبوتِ السماعِ بذلكَ نظماً ونثراً."[4]فمنَ النثرِ غير ما ذكرَ أبو الحسنِ قولُهُ تعالى:(ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[الأنعام34]وقوله: (يحلون فيها من أساور) [الكهف31]وقوله:(يغفر لكم من ذنوبكم)[الأحقاف31]وقولُهُ تعالى: (تجري من تحتها الأنهار) [محمد12]وقولُ عائشةَ ــ رضيَ الله عنها!ــ: "إن رسولَ الله ــ صلَّى الله عليهِ وسلَّم!ــ " كانَ يصلي جالسًا، فيقرأُ وهو جالسُ، فإذا بقيَ مِنْ قراءتهِ نحوًا مِنْ كذا" أخرجهُ البخاريُّ[5]، وضبطهُ بضبطِهِ مَن يعتمدُ عليه بنصبِ " نحوًا" على زيادةِ "مِنْ" وجعلَ قراءتهُ فاعلاً ناصبًا نحوًا، والأصلُ فإذا بقيَ قراءتُه نحوًا من كذا.

---

[1] المسائل المشكلة (البغداديات)241.
[2] السابق 242.
[33] السابق 243 .
[4] شرح التسهيل 3 / 138 .
[5] صحيح البخاري في باب 18، تقصير الصلاة 20، باب إذا صلى قاعدا.

ومن الشعرِ الذي احتجَّ به ابنُ مالكٍ قولُ عمرِ بنِ أبي ربيعةَ[1]:

وينَمي لها حُبّها عندنا فما قالَ مِنْ كاشحٍ لم يضِرْ

يقصدُ: فما قالَ كاشحٌ لم يضرّ. وبقولِ جريرٍ[2]:

لما بلغتُ إمامَ العدلِ قلتُ لهم: قد كانَ مِنْ طولِ إدلاجي وتهجيري

يريدُ: قد كانَ طولُ إدلاجي وتهجيري. و قولُ سلمةَ بنِ يزيدَ الجعفيّ[3]:

وكنتُ أرى كالموتِ من بينِ ساعةٍ فكيفَ ببينٍ كانَ موعدهُ الحشرُ

يريد: وكنتُ أرى بينَ ساعةٍ كالموتِ. وقولُ الآخرِ[4]:

يظلُ به الحرباءُ يَمثُل قائمًا ويكثرُ فيه من حنينٍ الأباعرِ

يريدُ: ويكثرُ فيه حنينُ الأباعرِ .

واحتجّ أبو عليٍّ الفارسيُّ لهذا المذهبِ بعدةِ شواهدٍ في كتابهِ كتابِ الشعرِ، منها قولُهُ: " وأجازَ أبو الحسنِ زيادةَ مِنْ في الإيجابِ، ومما يدلُّ على صحةِ قولِهِ، قولُ الأسودِ بنِ يعفرَ، يذكرُ عادًا:

هَوَى بهم من حَيْثِهمْو سَفَاهِهم . . . من الريحِ لا تَمْرِي سحابًا ولا قطْرَا

المعنى: هَوَى بهم الريحُ.

وقال أحمدُ بنُ يحيى: رُوِي قولُهُ:

---

[1] ديوانه 299 ، شرح التسهيل 138/3 .

[2] ديوانه 306 ، شرح التسهيل 139/3 ، شواهد التوضيح 127 .

[3] الدرر 2/ 35، شرح الكافية الشافية 798/2، شرح التسهيل 139/3 ، شواهد التوضيح 127.

[4] الدرر 2/ 35، شرح الكافية الشافية 799/2، شرح التسهيل 139/3 ، شواهد التوضيح 127.

وكأنما ينأى بجانبِ دَفِّها الـــــــ ...ـوحشِيٍّ من هَزِجِ العشِيِ مُؤوَّم

هِرٍّ، وهِرٌّ...

فمن روى (هِرٍّ) أبدلهُ من من هَزِجِ العشِيِ، وكان موضع (هزِج) رفعًا بأنهُ فاعلٌ. ومن قالَ: (هِرٌّ) فرفعَ، أمكنَ فيه أمرانِ: أحدُهما، أنْ تحملَهُ على موضعِ الجارِ والمجرورِ، والآخرُ: أنْ ترفعَهُ بينأى. "[1]

وقالَ في موضعٍ آخرَ: "قالَ الأعشى:

هذا النهارُ بدَا لها من همِّها . . . ما بألُها باللِيلِ زالَ زوالَها

رواهُ أبو الحسنِ: هذا النهارَ، بالنصبِ، وكذلكَ رواهُ أبو عمروٍ الشيبانيُّ، ... ويجوزُ في قياسِ أبي الحسنِ في إجازتِهِ زيادةَ مِنْ في الواجبِ: هذا النهارُ بدالَها فيهِ مِنْ همهَا، أيْ هَمُّها."[2]

وفي كتابِ البغدادياتِ حملَ على زيادةِ مِن قولَهُ تعالى: (أنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)[البقرة 105]فقالَ: "...وقد جاءَ الباءُ مع َالفاعلِ*بعينه مرفوعًا في قولهِ تباركَ وتعالى: (وكفى بالله شهيدًا)[النساء79]، وقد جاءتْ حروفٌ غيرُها من حروفِ الجرِّ موضعها معَ المجرورِ موضعَ رفعٍ، كقوله: (أنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) تقديرُهُ : أنْ ينزّلَ عليكم خيرٌ من ربكم "[3].

---

[1] كتاب الشعر 444- 445.

[2] السابق 225، وينظر معاني الأخفش 49.

[3] البغداديات 172.

وممن أجازَ زيادةَ مِنْ في الإيجابِ ولكنْ بقلّةٍ اليَمنيُّ، عليُّ بنُ سليمانَ (ت 599) في كتابِهِ كشفِ المشكلِ في النحوِ[1]، يقولُ: "وقدْ تأتي في الواجبِ قليلاً، قالَ امرؤُ القيسِ :

فتوضح فالمقراةِ لم يعفُ رسمُها . . . لما نسجتْهُ من جنوبٍ وشمألِ

ويقولونَ في التقليلِ: قد كانَ مِنْ مطرٍ ."[2]

وممنِ اختارَ هذا في هذا العصرِ:الدكتورُ عبدُ الفتاحِ الحمّوزُ في كتابِهِ التّأويلِ النحويِّ في القرآنِ[3]، والدكتورُ شعبانُ صلاحٌ في كتابِهِ مواقفِ النّحاةِ منَ القراءاتِ القرآنيةِ[4].

3ــ موافقو الأخفش في التّطبيقِ:

وثمّةَ مظهرٌ آخرُ لموافقةِ مذهبِ الأخفشِ، وهو توجيهُ النحاةِ الشّواهدَ على مذهبِ الأخفشِ وتخريجُها عليه، أي على زيادةِ مِنْ، منهم ابنُ جنيٍّ، وابنُ الشجريِّ، وابنُ عصفورٍ، وسأسوقُ مثالاً لكلِّ واحدٍ منهمْ، فأبو الفتحِ بنُ جنيٍّ حملَ عليهِ قراءةَ الأعرجِ (لَمَّا آتيناكم)[5][أل عمران81]بفتحِ اللامِ وتشديدِ الميمِ، وبألفٍ قبلَ الكافِ آتيناكم، قالَ أبو الفتحِ: " وأقربُ ما فيهِ أنْ يكونَ أرادَ : وإذْ أخذَ الله ميثاقَ النبيينِ لَمِنْ مَا آتيناكم، وهوَ يريدُ القراءةَ العامةَ (لَمَا آتيناكم) فزادَ "مِنْ" على مذهبِ أبي الحسنِ في الواجبِ فصارتْ "لَمِمَّا" فلما التقتْ ثلاثُ ميماتٍ فثقلنَ، حُذفَتِ الأولى منهنَّ، فبقيَ" لَمَّا" مشدداً كما ترى، ولو فُكّتْ

---

[1] كشف المشكل 354 .

[2] السابق

[3] 1292- 1305 .

[4] 375

[5] المحتسب 1/ 164، البحر 3/ 237، الدر المنصون 153/4 مرجع إلكتروني الشاملة.

لصارتْ: (لَنْما) غيرَ أنَّ النونَ أدغمتْ في الميمِ ... فصارتْ (لَمَّا)، هذا أوجَهُ ما فيها إنْ صحتِ الروايةُ بها."[1]

وابنُ جنيٍّ في غيرِ هذا الموضعِ لا يجيزُ زيادةَ "مِنْ" في الإيجابِ، يقولُ:" أنْ تكونَ "مِنْ" زائدةً في الكلامِ، وذلكَ في النفي دونَ الإثباتِ، كقولكَ: ما جاءني مِنْ أحدٍ؛ لأنَّ أحدًا هذا يدلُ على استغراقِ الجنسِ في النفيِ. قال تعالى:(هل من خالقٍ غيرُ الله) ...، ولا يجوزُ زيادةُ "مِنْ" في الإثباتِ عندنا، ويجيزهُ الأخفشُ، وذلكَ في نحوِ قولِهِ (واسألوا اللهَ مِنْ فضلِهِ) هوَ عندَ الأخفشِ: واسألوا اللهَ فضلَهُ، وعندنا واسألوا اللهَ شيئًا منْ فضلِهِ ."[2]

أما ابنُ الشجريِّ فقدْ خرَّجَ عليهِ قولَ الشاعرِ :

وبعدَ غدٍ يا لهفَ نفسي مِنْ غدِ . . . إذا راحَ أصحابي ولستُ برائحِ

قالَ ابنُ الشجريِّ:" العاملُ في الظرفِ المصدرُ الذي هو اللهفُ، وإنْ جعلتْ مِنْ زائدةً على ما كانَ يراهُ أبو الحسنِ الأخفشُ مِنْ زيادتِهَا في الموجبِ ، وعليهِ حملَ قولَه تعالى: (فكلوا مما أمسكنَ عليكم)[المائدة4]، وقولَه: (قل للمؤمنينَ يغضوا من أبصارهم)[النور30] فالتقديرُ في هذا القولِ: يا لهفَ نفسي غدًا."[3]

ولجأَ ابنُ عصفورٍ إلى زيادةِ (مِنْ) على مذهبِ الأخفشِ في كتابهِ ضرائرِ الشّعرِ، ليخرّجَ عليهِ بعضَ أبياتِهِ.فقد نقلَ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ البيتينِ الآنفي الذكرِ في نصهِ السابقِ، وزادَ عليهما قولَ جزاءِ بنِ ضرارٍ:

---

[1] المحتسب 1/ 164 .

[2] شرح اللمع في النحو227، 228.

[3] أمالي ابن الشجري 2/ 28 .

*...أمهر منها حيّةً ونينانْ *

ثم قالَ : " التّقديرُ: أمهرها ."[1]

المبحثُ الثالثُ

موقفُ معربي القرآنِ منْ زيادةِ مِن

وجّهَ بعضُ معربي القرآنِ آياتٍ كريمةً على زيادة مِنْ، فجعلوا زيادَتَها أحدَ الأوجهِ الجائزةِ، منهمْ :الفراءُ، وابنُ عطيةَ، والعكبريُّ، والمنتجبُ، وأبو حيانَ، والسمينُ الحلبيُّ، والطاهرُ بنُ عاشورٍ، معَ تصريحِ بعضهم كالعكبريِّ، وأبي حيانَ، والسمينِ بعدمِ جوازِ زيادتِها في الموجبِ، وسأضربُ أمثلةً لكلّ واحدٍ من هؤلاءِ:

1ــ أبو زكريا الفراءُ، تحدثَ عنْ قولهِ تعالى: (مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ)[النور]فقالَ: "والمعنى - واللهُ أعلمُ - أَنَّ الجبالَ في السَّمَاء مِنْ بردِ خِلقةً مخلوقةً. كما تقولُ في الكلامِ. الآدميُّ من لحمٍ ودمٍ، فـ (مِن) ها هنا تسقطُ فتقولُ: الآدميُّ لحمٌ ودمٌ، والجبالُ بَردٌ، وكذا سَمعتُ تفسيرَهُ."[2]

وقالَ عندَ تفسيرِ قولِ اللهِ تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ)[الكهف31]:"لو ألقيتْ (مِنْ) مِنَ الأساورِ كانتْ نصباً. ولو ألقيتْ (مِنْ) منَ الذهبِ جازَ نصبهُ على بعضِ القبحِ؛ لأنَّ الأساورَ ليسَ بمعلومٍ عددُها، وإنما يحسنُ النصبُ في المفسّرِ إذا كان معروفَ العددِ، كقولكَ: عندى جُبَّتانِ خَزّا،

---

[1] الضرائر 64 .

[2] معاني القرآن للفراء2 / 256

وأسوارانِ ذهباً، وثلاثةُ أساورَ ذهباً. فإذا قلتَ: عندي أساورُ ذهباً فلم تبيّن عددَها كانَ بمِنْ، لأنَّ المفسِّرَ ينبغي لما قبلَهُ أنْ يكونَ معروفَ المقدارِ. ومثلُهُ قولُ اللهِ تباركَ وتعَالى (وَيُنَزِّلُ مِنَ السماءِ مِنْ جِبَالٍ فِيها مِنْ بَرَد) المعنى: فيها جبالُ بَرَدٍ، فدخلتْ (مِنْ) لأنَّ الجبالَ غيرُ معدودةٍ في اللفظِ. ولكنهُ يجوز ُكأنكَ تريدُ بالجبالِ والأساورِ الكثيرةِ، كقولِ القائلِ: ما عندهُ إلا خاتمانِ ذهباً قلتَ أنتَ: عندهُ خواتِمٌ ذهباً، لمَّا أنْ كان ردًّا على شيءٍ معلومِ العددِ فأنزِل الأَساورُ والجبالُ مِنْ بَرَدٍ على هذا المذهبِ."[1]

فأجازَ زيادةَ مِنْ في الإيجابِ دونَ أنْ يشترطَ النفيِ وشبيهِهِ، ونسبَ إليهِ أبو حيانَ زيادةَ مِنْ في قولِ اللهِ تعالى(وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فقالَ:" آيَةٌ: فيهِ وجهانِ: أحدُهما: أنَّ بعضَها باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ "مِنْ" مزيدةٌ. وإليه نحا الفراءُ، أي: تَرَكْناها آيةً، كقولهِ:

أمْهَرْتُ مِنْها جُبَّة وتَيْسا

أي: أَمْهَرْتُها."[2] ولم أجدْه للفراءِ في المعاني .

ـــ ابنُ عطيّةَ قالَ في قولهِ: (ولقد جاءك من نبأ المرسلين): "قالَ القاضي أبومحمدٍ: والصوابُ عندي في المعنى أنْ يقدرَ جلاءٌ أو بيانٌ، وقالَ أبوعليٍّ الفارسيُّ: قولُهُ (من نبأ المرسلين) في موضعِ رفعٍ بجاءَ ودخلَ حرفُ الجرِ على الفاعلِ، وهذا على مذهبِ الأخفشِ في تجويزِهِ دخولَ مِنْ في الواجبِ"[3].

---

[1] السابق 140-141

[2] الدرالمصون 14 / 54 مرجع إلكتروني من الشاملة.

[3] المحرر الوجيز 617

وفي قولـهِ عزّ وجلّ (ولقد صـرفنا فـي هذا القرآن من كل مثل)قالَ ابـنُ عطيـةَ:" مِـنْ كـلِّ مثـلٍ " يجـوزُ أنْ تكـونَ(منْ) لابتـداءِ الغايـةِ ويكـونَ المفعـولُ بـ(صرفنا)مقدرًا، تقديرهُ ولقدْ صرفنا في هذا القرآنِ التنبيـهَ والعبرَ مِـنْ كلِّ مثلٍ ضربنَاه، ويجوزُ أنْ تكونَ مؤكدةً زائدةً، التقديرُ: ولقدْ صـرفنا كلَّ مثلٍ. وهذا كقولهِ تعالَى " واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى "[1].

وفي قولهِ تعالى (من ذنوبكم)قالَ قومٌ(مِنْ) زائدةٌ، وهذا نحوٌكوفيٌّ، وأمّا الخليلُ وسيبويهِ فلا يجوزُ عندهم زيادتُها في الواجبِ[2].

3ـــ مـنِ اعتمـادِ العكبـريِّ فـي توجيهاتِـهِ علـى مـذهبِ الأخفشِ قولُـهُ فـي إعرابِ قولِهِ تعالى:(مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)"...، وأجازَ الأخفشُ أنْ تكونَ مِـنْ زائدةً والفاعلُ نبـأُ المرسلينَ، وسيبويهِ لا يجيزُ زيادتَها في الواجبِ. ولا يجوزُ عندَ الجميعِ أنْ تكونَ (مِنْ) صفةً لمحذوفٍ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يحذفُ، وحرفُ الجرِّ إذا لمْ يكنْ زائدًا لم يصحّ أن يكونَ فاعلاً؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يعدّي، وكلُّ فعلٍ يعملُ في الفاعلِ بغيرِ معدٍّ."[3]

وقولُهُ: "قولُهُ تعالى:(مِنْ كُلِّ مَثَلٍ)*أيْ ضربنا لهم مثلاً من كلِّ جنسٍ مِن الأمثالِ، والمفعولُ محذوفٌ، أو يُخَرَّجُ على قولِ الأخفشِ أن تكونَ مِنْ زائدةً."[4]

وقولُـهُ فـي الشـاهدِ: " (مـن كـل زوج بهيـج): زوجًـا، فـالمفعولُ محـذوفٌ، وعندَ الأخفشِ مِنْ زائدةٌ."[1]

---

[1] السابق 1166

[2] السابق 1901

[3] إملاء **240/1** مرجع إلكتروني من الشاملة.

*من قوله تعالى: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ) الآية **89** من سورة الإسراء.

[4] السابق**105/2**مرجع إلكتروني من الشاملة.

وقولُهُ: "و(مِنْ) هنا زائدةٌ عندَ الأخفشِ،فيكونَ (سيئاتكم) المفعولُ، وعندَ سيبويهِ المفعولُ محذوفٌ: أي شيئًا مِنْ سيئاتكُمْ"[2].

4ــ ومن أعاريبِ أبي حيّانَ التي جعلَ زيادةَ مِنْ فيها أحدَ توجيهاتِهِ في عددٍ منَ الآياتِ، قولُهُ في :قولِهِ تعالى: (يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ) قالَ:"وقيلَ: مِنْ الثانيةُ والثالثةُ زائدتانِ.قالهُ الأخفشُ، وهما في موضعِ نصبٍ عندَهُ كأنَّهُ قالَ: ويُنَزّلُ مِن السَّماءِ جبالاً فيها، أي في السماءِ برداً، وبرداً بدلٌ أي بردٌ جبالٌ"[3] .

وقولُهُ تعالى: (ولقد تركنا منها آية)[العنكبوت 35]قالَ: " وقالَ الفراءُ : المعنى تركناها آيةً ، يقولُ : إنَّ في السماءِ لآيةً ، يريدُ أنها آيةً . انتهى ، وهذا لا يتجهُ إلا على زيادةِ مِنْ في الواجبِ ، نحوَ قولِهِ : أمهرتُ منها جبةً وتيساً ، يريد : أمهرتُها ؛ وكذلكَ : ولقد تركناها آية"[4]

وقولُهُ تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ مّن ذُنُوبِكُمْ)قال: "مِنْ للتبعيضِ ، لأنه لا يغفرُ بالإيمانِ ذنوبَ المظالمِ ، قالَ معناهُ الزمخشريُّ . وقيلَ : مِنْ زائدةٌ ، لأنَّ الإسلامَ يجبُّ ما قبلَهُ ، فلا يبقى معهُ تبعةٌ"[5].

5ـــ السمينُ الحلبيُّ، قالَ في قولِهِ تعالى: (فليس عليكم جناح أن تقصروا مِنَ الصَّلاَةِ)"في "مِنْ" وجهانِ، أظهرُهما: أنها تبعيضيةٌ، وهذا معنى قولِ أبي

---

[1] السابق**2/ 140**

[2] السابق**1/116**، لم يتحدث سيبويه عن حذف المفعول في الآية. ينظر الكتاب3/ 90.

[3] البحر 425/6

[4] السابق7 / 146

[5] البحر 8/ 67

البقاءِ، وزعمَ أنَّهُ مذهبُ سيبويهِ وأنها صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: شيئاً من الصلاةِ. والثاني: أنها زائدةٌ وهذا رأيُ الأخفشِ فإنه لا يشترطُ في زيادتِها شيئًا"[1].

وفي قولِهِ تعالى: (يغضوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) قال:"في "مِنْ" أوجهٌ، أحدُها: أنها للتبعيضِ لأنَّه يُعْفَى عن الناظِرِ أولُ نظرةٍ تقعُ مِنْ غيرِ قَصْدٍ. والثاني: لبيانِ الجنسِ. قالَهُ أبو البقاءِ، وفيه نظرٌ؛ مِنْ حيثُ إنَّه لم يتقدَّمْ مُبْهَمٌ يكونُ مفسَّراً بـ"مِنْ". والثالث: أنها لابتداءِ الغايةِ. قالهُ ابنُ عطيةَ. الرابعُ: أنها مزيدةٌ. وهو قولُ الأخفشِ"[2].

6ـــ الطاهرُ بنُ عاشورٍ: (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج)قولُهُ: "مِنْ كلِّ زوجٍ" يظهرُ أنَّ حرفَ مِنْ فيه مزيدٌ للتوكيدِ. وزيادةُ مِنْ في غيرِ النفي نادرةٌ، أيْ أقلُّ مِنْ زيادتِها في النفي، ولكنَّ زيادتَها في الإثباتِ واردةٌ في الكلامِ الفصيحِ، فأجازَ القياسَ عليه نحاةُ الكوفةِ والأخفشُ وأبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ جنيٍّ، ومنهُ قولُهُ تعالى (وينزل من السماء من جبال فيها من برد) إنَّ المعنى: ينزلُ من السماءِ جبالاً فيها بردٌ، وقد تقدمَ ذلكَ في قولِهِ تعالى: (ومن النخل من طلعها) في سورةِ الأنعامِ.فالمقصودُ مِنَ التوكيدِ بحرفِ(مِنْ) تنزيلُهم منزلَةَ مَنْ ينكرُ أنَّ اللهَ أنبتَ ما على الأرضِ مِنْ أنواعٍ حينَ ادعوا استحالةَ إخراجِ الناسِ منَ الأرضِ، ولذلكَ جيءَ بالتوكيدِ في

[1] الدر المصون 5/ 442 .مرجع إلكتروني من الشاملة.
[2] السابق 13 / 286مرجع إلكتروني من الشاملة.

هـذهِ الآيــةِ لأنَّ الكــلامَ فيهــا علــى المشــركينَ ولــم يــؤتَ بالتوكيــدِ فــي آيــةِ سورةِطهَ.وليستْ(مِنْ) هنا للتبعيضِ إذ ليس المعنى عليهِ."[1]

المبحث الرابع

موقف النحويين من شواهد الأخفش ومن وافقه

لجأ النّحاةُ إلى ردّ شواهدِ الأخفشِ ومَن تبعهُ، فأوَّلوها تأويلاتٍ تردُّها إلى القاعدةِ العامةِ، وهيهاتَ لهم ذلكَ فالشواهدُ كثيرةٌ. وسأذكرُ بعضَ الشّواهدِ التي تأولوها.

1ــ قولهُ تعالى:(ويكفر عنكم من سيئاتكم) وقوله: (يغفر لكم من ذنوبكم)

وجّه الجمهورُ الشاهدَينِ فجعلوا مِنْ للتبعيضِ وليست زائدةً، أي بعضَ سيئاتكم وبعضَ ذنوبكم، وعللوا ذلكَ بــ" أنَّ الصدقةَ لا تمحصُ كلَّ السيئاتِ، بل تمحصُ ما دونَ الكبائرِ، وتمحيصُ الذنوبِ كلِّها يكونُ بالتوبةِ واجتنابِ الكبائرِ، وأما وجهُ التبعيضِ في(من ذنوبكم) فلأنَّ الكافرِ إذا أسلمَ قد يبقى عليهِ ذنوبٌ، وهي مظالمُ العبادِ الدنيويةُ، ومنهم من جعلَ(مِنْ) هاهنا لبيانِ الجنسِ[2]. ولهذا السببِ لم تأتِ مِنْ في قولِهِ تعالى :(إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) لأنه سبحانه جعلَ جزاءَ اجتنابِ الكبائرِ تكفيرَ جميعِ السيئاتِ.[3]ويغربُ ابنُ الحاجبِ في تفسيرِ مِن على البعضيةِ فيرى أنَّ الآيةَ (يغفر لكم من ذنوبكم) وردتْ في قومِ نوحٍ خاصةً، فيجوزُ أنْ يكونَ قومَ نوحٍ إنما يغفرُ لهم بعضُ

---

[1] التحرير والتنوير 34/ 275

[2] أسرار العربية 194، اللباب 1/ 356 ، شرح المفصل 8/ 13 ، شرح الجمل لابن عصفور 1/ 485 ، .

[3] شرح المفصل 8/ 13

ذنوبهم، أما (يغفر الذنوب جميعًا) [الزمر53] فوردَ في أمةِ محمدٍ-صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ!-وبهذا يصحّ حملُ تلكَ على التبعيضِ ويزولُ وهمُ التناقضِ[1].ويزيدُ الرضيُّ على كلامِ ابنِ الحاجبِ السابقِ فيقولُ:"ولو كانَ الخطابُ لأمةٍ واحدةٍ فلا تناقضَ أيضًا، فغفرانُ بعضِ الذنوبِ لا يناقضُ غفرانَ كلِّها، بلْ عدمُ غفرانِ بعضِها يناقضُ غفرانَ كلِّها [2].

ويلتمسُ ابنُ أبي الربيعِ تخريجًا يخالفُ ما ذكروهُ، فزعمَ أنَّ يغفرَ ضمِّنَ معنى يُخلِّصُ؛ لأنه ُإذا غفرَ الذنبُ فقدْ خلّصَ صاحبُهُ منهُ؛ لأنّ ذنوبَهُ محيطةٌ بهِ كإحاطةِ السباعِ العاديةِ."[3]ونسبَ العكبريُّ إلى سيبويهِ أنَّ المفعولَ في (ويكفر عنكم من سيئاتكم) محذوفٌ، أي شيئًا من سيئاتِكم ."[4]، ولم أجدْ ما نسبَهُ العكبريُّ لسيبويهِ في الكتابِ[5]، وقدّرَ ابنُ عصفورٍ موصوفًا محذوفًا وجعلَ مِنْ ومجرورَه صفةً لهُ : يكفرُ جملةً مِنْ ذنوبِكمْ[6].

2ــ جعلوا مِنْفي قولهِ تعالى: (ولقد جاءك من نبأ المرسلين) للتبعيضِ، أو لبيانِ الجنسِ، والتقديرُ: ولقد جاءكَ بعضُ نبأِ المرسلينَ، أو جاءكَ مِنْ جنسِ نبئِهم[7]وأجازَ الرضيُّ أنْ يقالَ: إنَّ ضميرَ: (جاءَ) للقرآنِ، وقولهُ: منْ نبأِ، حالٌ[8]!.

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل 2/ 136
[2] شرح الكافية للرضي 4/ 268.
[3] البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 842.
[4] إملاء ما من به الرحمن1/116
[5] الكتاب3/ 90 .
[6] شرح الجمل 1/ 494.
[7] التبيان في إعراب القرآن 1/ 492، الدر المصون 3/ 49.
[8] شرح الكافية للرضي4 / 269

3ــ جعلَ ابنُ يعيشَ مِنْ في(كلوا ممّا أمسكن عليكم) للتبعيضِ، أي كلوا منهُ اللحمَ دونَ الفرثَ والدمَ فإنهُ محرمٌ عليكم[1]!.

4ــوجهوا قولَي العربِ: قد كانَ مِنْ مطرٍ، وقد كانَ مِنْ حديثٍ فخلّ عني، على ثلاثةِ أوجهٍ:

أـ للتبعيضِ، والتقديرُ: قد كانَ كائنُ مِنْ مطرٍ، وقد كانَ كائنٌ مِنْ حديثٍ، فحذفَ الموصوفُ و أقيمتِ الصفةُ مقامهُ وإنْ كانتْ غيرَ مختصةٍ ."[2]

ب ــوجعلَها الرضيُّ على سبيلِ الحكايةِ، كأنهُ سئلَ " هلْ كانَ منْ مطرٍ؟ " فأجيبَ" قد كانَ مِنْ مطرٍ" ، كما قالَ :" دعني مِنْ تمرتانِ " [3]

ج ــ أنَّ كانَ تامةٌ وحذفَ اسمُها، ومِنْ ومجرورُها صفةٌ لهُ أقيمتْ مقامهُ، وتقديرهُ قد كانَ شيءٌ مِنْ مطرٍ، أو كائنٌ مِنْ مطرٍ[4].

وجعلها المراديُّ زائدةً على ما ذهبَ إليهِ الأخفشُ ومَنْ معهُ، ولكن لا يقاسُ عليهِ[5].

5ــ تأولَ الجمهورُ الحديثَ: "إنَّ من أشدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصورونَ" على حذفِ ضميرِ الشأنِ، أي: إنهُ منْ أشدِّ[6].

وسيأتي-بإذنِ اللهِ- الردُّ على هذهِ الأجوبةِ في التّرجيحِ.

---

[1] شرح المفصل 8/ 13

[2] شرح الجمل 1/ 494،شرح الكافية للرضي 4/ 268

[3] شرح الكافية للرضي 4/ 268

[4] شرح الجمل 1/ 494،شرح الكافية للرضي 4/ 268جواهر الأدب277

[5] رصف المباني391.

[6] مغني اللبيب1/ 356، الهمع 4/ 217.

المبحثُ الخامسُ

معنى زيادةِ مِنْ

1ــ معنى زيادتِها أنها لم تعلّق الفعلَ بالاسمِ، ولم توصلهُ إليه، لأنَّ ما بعدها إمَّا فاعلاً والفعلُ لا يحتاجُ في الوصولِ إليهِ إلى وسيلةٍ، وإمَّا مبتدأً، والمبتدأُ لا تعلّقَ لهُ بالفعلِ، بل هو مستقلٌّ بنفسهِ ولا دخولَ لحروفِ الجرِّ عليهِ– إذ حروفُ الجرِّ تضيفُ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماءِ-وإمَّا مفعولاً والفعلُ المتعدي لا يحتاجُ في الوصولِ إلى مفعولِهِ إلى مقوٍّ ولا إلى مُوصلٍ، فهي زائدةٌ مِنْ جهةِ التعلّقِ اللفظيِّ لا مِنْ جهةِ المعنى[1]. وجميلٌ كلامُ ابنِ النحاسِ في تحديدِ معنى الزيادةِ في هذهِ التراكيبِ؛ إذْ يقولُ: "...لا يُقالُ إنّ مِن أفادتْ هنا الاستغراقَ، فلا تكونُ زائدةً، لأنّا لا نعني بالزائدِ الذي دخولُهُ و خروجُهُ سواءٌ، بل نعني أنّ مِنْ هنا لم تعلّقِ الفعلَ بالاسمِ و لا أوصلتْ إليهِ."[2]، وفي هذا المعنى يقولُ الشاطبيُّ: "ومعنى كونِهِ زائدًا كونُهُ يدخلُ في موضعٍ يطلبهُ العاملُ بدونِ ذلكَ الحرفِ فيعملُ فيهِ، فإذا قلتَ: ما في الدارِ مِنْ أحدٍ، فأحدٌ قدْ تسلّطَ عليهِ عاملُ الابتداءِ مِنْ جهةِ المعنى ليرفعهُ بأنَّهُ مبتدأٌ، ...، فجاءتْ (مِنْ) عاملةً في اللفظِ معَ طلبِ العاملِ الأولِ العملَ كذلكَ في اللفظِ، فسميتْ زائدةً لذلكَ، لأنها مقحمةٌ بينَ طالبٍ ومطلوبٍ"[3] فالزائدُ عندَ النحاةِ ليسَ الذي دخولُهُ وخروجُهُ سواءٌ، بلْ هوَ الذي لا يعلّقُ ما بعدهُ بما قبلهُ لفظًا، مع تأثيرهِ في معنى التركيبِ أيَّما تأثيرٍ.

2ــ دلالةُ مِنْ في هذا التركيبِ:

---

[1] التعليقة على المقرب 294، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية2/183

[2] التعليقة على المقرب 294

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية2/183-184

ما الذي تدلّ عليهِ مِنْ الزائدةُ في هذا التركيبِ الخاصِّ؟ أتدلُّ على التّوكيدِ أم تدلُّ على الكثرةِ والعمومِ؟ أم هيَ تدلُّ على التّوكيدِ والذي يدلُّ على الكثرةِ والعمومِ هو النّكرةُ التي بعدها؟! أسئلةٌ اختلفتْ إجاباتُ النحاةِ عنها، وسأستعرضُ أقوالَ النّحاةِ في دلالتهَا ودلالةِ النكرةِ بعدها ثمّ أذكرُ ما فتحَ اللهُ بهِ عليَّ مما أظنُّهُ الصّوابَ، واللهُ أعلمُ!

لنبدأْ بالإمامِ سيبويهِ - عليهِ رحمةُ اللهِ!-

منْ نصوصِ سيبويهِ التي سترِدُ كاملةً في المبحثِ التالي - وهوَ موقفُ سيبويهِ مِنْ زيادةِ مِنْ - والذي يهمُّنا هنا قولُهُ: "ولكن مِن دخلتْ هنا توكيدًا"[1] وقولُهُ: "... ولكنها توكيدٌ بمنزلةِ ما، ... ولكنّهُ أكدَ بمِنْ لأنّ هذا موضعُ تبعيضٍ، فأرادَ أنّه لم يأتِهِ بعضُ الرجالِ والناسِ."[2] مِنْ هذه النصوصِ، نستنتجُ دلالتها عندَ سيبويهِ،ففي النّصينِ الأولينِ ذكرَ أنها دخلتْ توكيدًا، وفي الثّالثِ فيهِ إشارةٌ إلى معنى الجمعِ والكلِّ والجنسِ، الذي ردّدهُ المبرِّدُ وبعضُ النحاةِ فيما بعدُ ذاكرينَ أنها تدلّ عليهِ، فقولُهُ: هذا موضعُ تبعيضٍ، فأرادَ أنَّهُ لم يأتِهِ بعضُ الرجالِ...، هذهِ العبارةُ تدلُّ على أنَّ المقصودَ هو الكلُّ لا البعضُ، والكلّ هو جميعُ الأفرادِ وهو الجنسُ، إذنْ دلالةُ (مِنْ) في هذا التركيبِ هو جميعٌ، لكن هل أُستفيدتْ هذهِ الدلالةُ مِن (مِن) وحدَها؟

الذي أطمئنُّ إليهِ أنَّ الدلالةَ على الجميعِ حتمًا ليسَ بـ(مِنْ)وحدَها، بل بها معَ النكرةِ التي جرّتها. واللهُ أعلمُ !

---

[1] الكتاب 2/ 315-316 .

[2] السابق4/ 225.

أمَّا ما ذكرهُ في النّصينِ الأوليينِ وهو التّوكيدُ، فهذا هو الغرضُ من دخولِها في التّركيبِ لا دلالتُها.واللهُ أعلمُ!

ويقولُ أبو الحسنِ الأخفشُ بعدَ أن أوردَ قولَ الحقّ سبحانهُ " فما منكم مِن أحدٍ عنهُ حاجزين": (على المعنى؛ لأنّ معنى أحدٍ معنى جماعةٍ)[1]فجعلَ معنى الجمعِ مستفادًا من كلمةِ (أحدٍ).وهذا خلافُ ما ذكرهُ سيبويهِ آنفًا.

ويقولُ أبو العبّاسِ المبرِّدُ (ت 286): " وَذَلِكَ لأَنَّها إذا لم تدخلْ جَازَ أَن يَقعَ النَّفْيُ بِوَاحِدٍ دونَ سَائِر جنسِهِ، تَقولُ نفيتَ الْجِنْسَ كلَّهُ، أَلا ترى أَنَّكَ لَو قلتَ: مَا جاءَني مِنْ عبدِ اللهِ لم يجزْ؛ لأَنَّ عبدَ اللهِ معرفَةٌ، فإِنَّما مَوْضِعُهُ مَوضِعٌ وَاحِدٌ"[2]فدخولُ مِن دلَّ على الجمعِ بعدَ أنْ كانَ بدونِهَا دالّاً على الواحدِ.

ويقولُ:" وَإِنَّمَا تزادُ فِي النَّفْيِ، وَلَا تقعُ فِي الْإِيجَابِ زَائِدَةً؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ المنكورَ يَقعُ واحدُهُ فِي معنى الْجَمِيعِ، فَتدخلُ مِن لإبانةِ هَذَا الْمَعْنى وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا جَاءَنِي رجلٌ، فَيجوزُ أَن تَعْنِي رجلاً وَاحِدًا، وَتَقَع الْمعرفَة فِي هَذَا الْموضع تَقول: مَا جَاءَنِي عبدُ اللهِ، فَإِذا قلتَ: مَا جَاءَنِي مِن رجلٍ، لم يَقعْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْجِنْسِ كُلِّهِ وَلَو وضعتْ فِي مَوضِعِ هَذَا المنكورِ مَعْرُوفًا لم يجزْ لَو قلتَ: مَا جَاءَنِي مِنْ عبدِ اللهِ،كَانَ محالاً؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِعَيْنِهِ فَلَا يشيعُ فِي الْجِنْسِ، فَإِذا قلتَ: جَاءَنِي، لم تقعْ (مِنْ) هَاهُنَا زَائِدَةً؛ لِأَنَّ معنى الْجَمِيعِ هَاهُنَا مُمْتَنعٌ لإحاطتِهِ بِالنَّاسِ أَجْمَعِينَ كَمَا كَانَ هُنَاكَ نفيًا لجميعِهِم "[3].

---

[1] معاني القرآن للأخفش 507/2

[2] المقتضب 45/1

[3] المقتضب 4/ 420

فقولُهُ: لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ المنكورَ يَقعُ واحدُهُ فِي معنى الْجَمِيعِ فَتدخلُ مِنْ لإبانةِ هَذَا الْمَعْنى...، وقولُهُ: فَإذا قلتَ مَا جَاءَنِي مِنْ رجلٍ لم يَقعْ ذَلِكَ إِلَّا لِلْجِنْسِ كُلهِ وَلَو وضعتْ فِي مَوضِعِ هَذَا المنكورِ مَعْرُوفًا لم يجزْ، وقولُهُ: فَإذا قلتَ جَاءَنِي لم تقعْ مِنْ هَاهُنَا زَائِدَةً لِأَنَّ معنى الْجَمِيعِ هَاهُنَا مُمْتَنعٌ لإحاطتِهِ بِالنَّاسِ أَجْمَعِينَ كَمَا كَانَ هُنَاكَ نفيًا لجميعِهِم، يفهمُ منهما أنَّ إرادةَ الجنسِ والعمومِ أو الجمعِ لا تكونُ مِن (مِنْ) وحدَهَا ولا مِنْ النفي وحدَهُ ولا مِنَ النكرةِ وحدَهَا، بل مِنْ مجموعهنَّ، فالدّلالةُ على الجنسِ والعمومِ والجمعِ، لا بدَّ فيهِ مِنِ اجتماعِ النفيِ أو ما يشبهُهُ والنكرةِ ومِنْ، وبسقوطِ واحدٍ منهنَّ ينتفي معنى الجنسِ والعمومِ أو الجمعِ. واللهُ أعلمُ !.

وما ذكرهُ المبردُ هنا مِنْ شروطٍ لزيادةِ مِنْ هيَ الشروطُ نفسُهَا التي اشترطهَا النحاةُ فيما بعدُ لمجيءِ من زائدةً[1].

ويقولُ ابنُ السراجِ: "وإنما تدخلُ "مِن" في هذا الموضعِ لتدلَّ على أنَّهُ قد نفى كلَّ رجلٍ وكلَّ أحدٍ. ولو قلتَ: ما رجلٌ في الدارِ لجازَ أنْ يكونَ فيها رجلانِ وأكثرُ, وإذا قلتَ: ما مِن رجل في الدارِ, لم يجزْ أنْ يكونَ فيها أحدٌ البتةَ"[2].

ويقولُ الفارسيُّ في كتابِ الشّعرِ- عندَ حديثِهِ عنْ قولِ الشاعرِ:

وقفْتُ فيها أصيلالاً أسائلهَا ... أعيتْ جواباً وما بالربعِ مِن أحدٍ

: " ففي قولهم: ما جاءَني من أحدٍ، دلالةٌ على أنّ مِن زيادةٌ؛ لأنّ معنى الجمعِ والعمومِ إنّما عُلِمَ بأحدٍ ولم يُعلَم بمِنْ كما عُلِمَ في قولِهم: ما جاءَني رجلٌ، بها، ويَدُلكَ على أنّ أحدًا للكثرةِ والعمومِ، أنّها مثلُ: كرّابٍ وديّارٍ وعريبٍ، ونحوِ

---

[1] الأصول 94/1

[2] الأصول 94/1

ذلكَ، وعلى هذا قولـهُ جَلَّ وعَزَّ: " فمَا مِنْكمْ مِنْ أحَدٍ عَنْهُ حَاجِزينْ" وإذا لمْ يَتّجِهْ في هذهِ المواضعِ التي ذكرنا إلا على الزيادةِ ثبتَ أنّ الحكمَ بزيادتِها في نحوِ: ما جاءَني مِن رجلٍ، جائزٌ، وأنها في الكلامِ على ضربينِ: تكونُ زيادةً على نحوِ زيادتِها في: ما جاءني أحدٌ، وتكونُ للجمعِ والكثرةِ"[1]ثم قالَ: "وإذا كانَ كذلكَ، علمتَ أنَّ إنكارَ مَنْ أنكرَ على النحويينَ، أنَّ مِن هذهِ لا يجوزُ أن تحملَ على الزيادةِ؛ لحدوثِ معنى الكثرةِ بدخولِها، غيرُ مستقيمٍ"[2] فالفارسيُّ يجعلُ مِن تدلُّ على العمومِ والكثرةِ إذا كانَ مجرورُهَا نكرةً كرجلٍ، وإذا كانَ ما بعدَها لفظًا من ألفاظِ العمومِ كأحدٍ أُستفيد من تلكَ الكلمةِ لا مِن مِن، وهذا نصهُ" لأنَّ معنى الجمعِ والعمومِ إنّما عُلِمَ بأحدٍ ولم يُعلَم بمِن كما عُلِمَ في قولِهم: ما جاءني رجلٌ، بها"[3]

قولُهُ: "وإذا كانَ كذلكَ، علمتَ أنَّ إنكارَ مَن أنكرَ على النحويينَ أنَّ مِنْ هذهِ لا يجوزُ أنْ تحملَ على الزيادةِ؛ لحدوثِ معنى الكثرةِ بدخولِها، غيرَ مستقيمٍ"[4] يقصدُ المبردَ في نصّهِ السابقِ، وهوَ :"وأَمَّا قَوْلهم: إِنَّها تكونُ زَائِدَةً فلستُ أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا وَذَاكَ أَنَّ كلَّ كلمةٍ إذا وَقعتْ وَقعَ مَعهَا معنى فإنما حدثتْ لذَلِكَ الْمَعْنى وَلَيْسَتْ بزائدةٍ فَذَلِكَ قَوْلهم: مَا جَاءَنِي مِن أَحدٍ، وَمَا رأَيتُ مِن رجلٍ، فَذكرُوا أَنَّها زَائِدَةٌ وأَنَّ الْمَعْنى مَا رأَيتُ رجلاً وَمَا جاءَني أَحدٌ وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، وَذَلِكَ لأَنَّها إذا لم تدخل جَازَ أَن يَقعَ النَّفْيُ بِوَاحِدٍ دونَ سَائِرِ جنسهِ تَقولُ : مَا جاءَني رجلٌ وَمَا جاءَني عبدُ اللهِ إنَّما نفيتَ مَجِيءَ وَاحِدٍ وإذا قلتَ مَا جاءَني

---

[1] المقتضب 78/1 .
[2] 79/1.
[3] السابق.
[4] السابق.

مِن رجلٍ فقد نفيتَ الْجِنْسَ كلَّه أَلا ترى أَنَّكَ لَو قلتَ مَا جاءَني مِنْ عبدِ اللهِ لم يجزْ؛ لأَنَّ عبدَ اللهِ معرفَةٌ فإنَّما مَوْضِعُهُ مَوضِعُ وَاحِدٍ"[1]وهذا ملمحٌ من أبي العباسِ دقيقٌ جدّا ليتَهُ بقيَ عليهِ وتمسّكَ بِهِ، لأنَّهُ كما قالَ: " أَنَّ كلَّ كلمةٍ إذا وَقعتْ وَقعَ مَعهَا معنى فإنما حدثتْ لذَلِكَ الْمَعْنى وَلَيْسَتْ بزائدةٍ" فلعلَّهُ أرادَ أنَّ المعنى متوقفٌ عليها، فليستْ زائدةً معنى وإنْ كانتَ زائدةً في اللفظِ، ومعَ هذا الكلامِ الدقيقِ، لم يبقِ عليه أبو العباسِ، بل ذهبَ مذهبَ الجمهورِ في القولِ بزيادَتِها في مواضعَ أخرى من كتابِهِ، حيثُ صرحَ المبردُ في غيرِ ما موضعٍ بزيادَتِها، وبيّنَ شروطَ ذلكَ وتابعَهُ النحاةُ مِنْ بعدِهِ، مِن ذلكَ قولُهُ: " وَأما الزَّائِدَة الَّتِي دُخُولهَا فِي الْكَلَامِ كسقوطِهَا فقولكَ مَا جَاءَنِي من أحدٍ وَمَا كلمتُ مِن أحدٍ، وكقولِ اللهِ عزَّ وَجلَّ :" أَن ينزّل عَلَيْكُم من خير من ربكُم"إِنَّمَا هُوَ خيرٌ وَلكنهَا توكيدٌ وَمثلُ ذَلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لما اسْتَتْبْتِهِ ... وَمَا إِنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَد قَبْلي

فَهَذَا مَوضِعُ زيادَتِها إِلَّا أَنَّكَ دللتَ فِيهِ على أَنَّهُ للنكراتِ دونَ المعارفِ أَلا ترى أَنَّكَ تَقولُ مَا جَاءَنِي مِن رجلٍ وَلَا تَقولُ مَا جَاءَنِي مِن زيدٍ لِأَنَّ رجلاً فِي مَوضِعِ الْجَمِيعِ وَلَا يَقعُ الْمَعْرُوفُ هَذَا الْموقعَ لِأَنَّهُ شيٌ قد عَرفتَهُ بِعَيْنِهِ"[2]

هذا مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أخرى فمعنى الجمعِ والعمومِ مستفادٌ منهَا(مِنْ) وحدَهَا في نحوِ: ما جاءَ مِن رجلٍ، وما حضرَ مِن امرأةٍ، فالدلالةُ ثابتةٌ لها؛ لأنَّ رجلاً وامرأةً بدونها غيرُ دالينِ على العمومِ والجمعَ، فثبتَ أنَّ القولَ بزيادتِها في المثالينِ السابقينِ بإطلاقٍ غيرِ سديدٍ، لتوقفِ المعنى المرادِ على وجودِها، ولعلَّ هذا ما قصدَهُ أبو العبّاسِ في نصِّهِ الذي رفضَ فيهِ زيادةَ مِنْ، بغضِّ النظرِ عَنْ

[1] المقتضب 45/1

[2] المقتضب: 136/4-138 ، وانظر كذلك 3 / 252

صحَّةِ استغناءِ لفظِ التركيبِ عنهَا. وربما قصدَ المبردُ بقولِهِ: وَذَلِكَ لأَنَّها إذا لم تدخلْ جَازَ أَن يَقعَ النَّفْيُ بِوَاحِدٍ دونَ سَائِرِ جنسِهِ تَقولُ مَا جاءَني رجلٌ وَمَا جاءَني عبدُ اللهِ إنَّما نفيتَ مَجِيءَ وَاحِدٍ وإذا قلتَ مَا جاءَني مِنْ رجلٍ فقدْ نفيتَ الْجِنْسَ...وبهذينِ يسقطُ اعتراضُ الفارسيِّ على أبي العباسِ.

المبحثُ السادسُ

حقيقةُ موقفِ سيبويهِ مِنْ زيادةِ مِنْ

1ـــ وإذا عدنا إلى كتابِ سيبويهِ–رحمهُ اللهُ!- وجدناهُ تحدثَ عَنْ زيادَةِ مِنْ في ثلاثةِ مواضعَ، وسأوردُهَا تباعًا ثم ندرسُهَا موضعًا موضعًا لنرى وجهةَ نظرِهِ، والفرقَ بينهَا وبينَ وجهةِ نظرِ النحاةِ .

النصُّ الأولُ: يقولُ سيبويهِ في بابِ ما يُجرَى على الموضعِ لا على الاسمِ الذي قبلَهُ: " وذلكَ قولكَ: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلاً، وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحبَكَ... وممَّا جاءَ منَ الشعرِ في الإجراءِ على الموضعِ قولُ عقيبةَ الأسديِّ:

معاويَ إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ... فلسنا بالجِبال ولا الحديدا

لأنَّ الباءَ دخلتْ على شيءٍ لو لم تَدخلْ عليهِ لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكانَ نصبًا. ألا ترى أنَّهم يقولونَ حسبُكَ هذا وبحسبِكَ هذا، فلم تغيرِ الباءُ معنًى. وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ، لأنَّ بحسبِكَ في موضعِ ابتداءٍ. ومثلُ ذلكَ قولُ لبيدٍ:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً ... ودونَ معدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

والجَرُّ الوجهُ. ومثل: ودُونَ معدٍ، قولُ الشاعرِ، وهو كعبُ بن جُعَيْلٍ:

أَلاَ حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بنِ عامرٍ ... إذا ما تلاقَينا منَ اليومِ أوغدا

وقالَ العجّاجُ:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدِ مُخْتارَا ... مِنْ يَأْسِة اليائسِ أو حِذارَا ."[1]

النصُّ الثاني: قولُ سيبويهِ في بابِ ما حُملَ على موضعِ العاملِ في الاسمِ والاسمِ لا على ما عملَ في الاسمِ، ولكنَّ الاسمَ وما عملَ فيهِ في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ. وذلكَ قولكَ: ما أتاني مِن أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً. وإنما منعَكَ أن تحملَ الكلامَ على مِن أنَّه خلفٌ أن تقولَ: ما أتاني إلا مِن زيدٍ، فلما كانَ كذلكَ حملَهُ على الموضعِ فجعلهُ بدلاً منهُ كأنَّهُ قالَ: ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني مِن أحدٍ واحدٌ، ولكنَّ مِن دخلتْ هنا توكيدًا، كما تدخلُ الباءُ في قولكْ: كفى بالشيبِ والإسلامِ، وفي: ما أنت بفاعلٍ، ولستَ بفاعلٍ." [2]

النّصُّ الثالثُ : قولُ سيبويهِ في بابِ" عدةِ ما يكونُ عليهِ الكلمُ وقد تدخلُ في موضعٍ لو لم تدخلْ فيهِ كانَ الكلامُ مستقيمًا ولكنَّها توكيدٌ بمنزلةِ ما، إلا أنَّها تجرُّ؛ لأنَّها حرفُ إضافةٍ، وذلكَ قولكَ: ما أتاني مِن رجلٍ، وما رأيتُ مِن أحدٍ. ولو أُخرجتْ مِن كانَ الكلامُ حسناً، ولكنّهُ أكّدَ بمِن؛ لأنَّ هذا موضعُ تبعيضٍ، فأرادَ أنَّه لم يأتِهِ بعضُ الرجالِ والناسِ. وكذلكَ: ويحَهُ من رجلٍ، إنما أرادَ أنْ يجعلَ التعجبَ من بعضِ الرجالِ. وكذلكَ: لي ملؤهُ من عسلٍ، وكذلكَ: هو أفضلُ من زيدٍ، إنّما أرادَ أن يفضلهُ على بعضٍ ولا يعمّ. وجعلَ زيداً الموضعَ الذي ارتفعَ منهُ أو سفلَ منهُ في قولكَ: شرٌّ من زيدٍ، وكذلكَ إذا قالَ: أخزى اللهُ الكاذبَ منّي ومنكَ. إلّا أنَّ هذا وأفضلُ منكَ لا يستغنى عن مِنْ فيهمَا؛ لأنها توصلُ الأمرَ إلى ما بعدها. وقد تكونُ باءُ الإضافةِ بمنزلتِها في التوكيدِ، وذلكَ قولكَ: ما زيدُ

[1] الكتاب 1/ 66-69

[2] السابق 2/315 - 316

بمنطلقٍ، ولستُ بذاهبٍ، أرادَ أن يكونَ مؤكداً حيثُ نفى الانطلاقَ والذهابَ وكذلكَ: "كفى بالشيبِ" لو ألقى الباءَ استقامَ الكلامُ. وقالَ الشاعرُ، عبدُ بني الحسْحاسِ:

كفى بالشيبِ والإسلامُ للمرء ناهِياً"[1]

2ـــ دراسةُ نصوصِ سيبويهِ:

والآنَ سنقفُ عندَ هذهِ النصوصِ لنرى معالمَ زيادةِ من وشروطِ زيادتِها إن كانَ ثمةَ شروطٍ .

أولُ ما نلحظُهُ بروزُ وشيجةِ نسبٍ قويةٍ بينَ النصينِ الأولِ والثاني، فحديثُ سيبويهِ فيهما عن الحملِ على المحلّ، محلّ الجارِ وما عملَ فيهِ، لا على لفظِ معمولِ الجارّ، حيثُ إنَّ العاملَ في اللفظِ-الكلمةِ- زائدٌ يقتصرُ دورُهُ على لفظِ ما بعدَهُ. ووظيفتُهُ في التركيبِ التوكيدُ لا غيرَ، توكيدُ النفي الذي في أولِ التركيبِ، فالمقامانِ مقاما نفيٍ، ورغبةُ المنشئِ توكيدُ هذا النفي، وليسَ (مِنْ) هيَ الوحيدةُ في حروفِ الجرِ التي يؤكدُ بها النفيُ، بل تشاركُهَا في ذلكَ الباءُ .

ففي النصّ الأولِ كانَ حديثُ سيبويهِ عن الحملِ على محلّ حرفِ الجرِ الزائدِ: الباءُ ومجرورُهُ في أسلوبي ليسَ، وما، وليسَ–كما هو معروفٌ- مِن أخواتِ كانَ، ومعناها نفيُ مضمونِ الخبرِ في الحالِ، ومثلُها (ما) الحجازيةُ في المعنى والعملِ،فإذا أرادوا-العربُ- توكيدَ النفيِ الذي دلّتْ عليهِ ليسَ وما؛ أدخلوا على الخبرِ حرفَ الجرّ الباءَ فجرّ لفظَ الخبرِ، أما محلّه فيبقى منصوبًا، والدليلُ على بقاءِ المحلّ منصوبًا أنهم إذا عطفوا على هذا الخبرِ المجرورِ لفظًا

[1] السابق 4/ 225

يعطفونَ عليهِ بالنصبِ، كقولهم: ليسَ زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحبَكَ، ومنهُ قولُ عقيبةَ الأسديِّ:

معاويَ إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ... فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدَا

وكذلكَ (مِن) تزادُ فتجرّ ما بعدَها لفظًا لا محلاً، بدليلِ العطفِ على مجرورِها مراعىً محلّه معَ ما عملَ فيهِ، كقولِ لبيدٍ:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً ... ودونَ معدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

فزادَ الشاعرُ (مِن) في هذا الشاهدِ في سياقِ الشرطِ المنفيِّ، وعطفَ على مجرورِها بالنصبِ مراعاةً لمحلِّهما؛ إذ محلُّهما النّصبُ، ومثلُ هذا البيتِ بيتُ كعبِ بنِ جُعَيْلٍ:

أَلاَ حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بنِ عامرٍ ... إذا ما تلاقَينا من اليومِ أوغدا

ألحظُ على البيتينِ الملحوظاتِ التاليةِ:

-في البيتِ الأولِ زيدتْ (مِن) في سياقِ الشرطِ المنفيِّ، ومجرورُها ظرفٌ مضافٌ إليهِ عَلَم، أي زيدتْ ومجرورُها معرفةً.

-وفي البيتِ الثاني زيدتْ مِن في سياقِ الإيجابِ، فليسَ هنا نفيٌ ولا شبهُهُ، ومجرورُها معرفةٌ أيضا، اليوم، والمعطوف عليه (غدا) عطفه بالنصب وهو عَلَم جنس.

ومثلُهما بيتُ العجّاجِ:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارَا...مِنْ يَأْسِة اليائسِ أوحِذارَا

فـ(مِن) فيهِ زائدةٌ في سياقِ الإيجابِ، ومجرورُها (يَأْسِة اليائسِ) معرفةٌ.

ومِن نصِّ سيبويهِ هذا وشواهدِهِ التي ذكرَها وأجرَاها على ظاهرِها، دونَ أن يلجأَ إلى تأويلِهَا أو تخريجِها، نعلمُ أنَّ (مِنْ) تزادُ في سياقِ الإيجابِ ومجرورُها معرفةٌ، وأنَّ المعطوفَ ردّ على محلّها ومحلُ المجرورِ بها هو النصبُ في الشواهدِ الثلاثةِ، ولم يعطفْ على لفظِ المجرورِ، وهذا دليلُ زيادةِ (مِن) كما عطفَ على محلّ الباءِ والمجرورِ بها في خبرِ ليسَ وما، لا على اللفظِ معَ صحةِ المعنى. واللهُ أعلمُ!

وفي النصّ الثاني تحدّثَ عنِ الإتباعِ على محلّ الجارّ ومجرورِهِ معًا في سياقِ النفيِ والاستثناءِ، ففي الاستثناءِ المفرّغِ -كما هو معلومٌ- ما قبلَ إلا محلّه إما رفعٌ وإما نصبٌ حسبَ مقتضى العاملِ، ولتوكيدِ النفيِ يدخلونَ (مِن) فتجرّ لفظًا مرفوعَ العاملِ أو منصوبَهُ؛ لأنهُ حرفٌ عاملٌ، وما جاءَ بعدَ إلا فإنّه يكونُ تابعًا لمحلّ (مِن) وما جرّتهُ، ولا يكونُ تابعًا للفظِ مجرورِها؛ والذي منعَ من حملِ التابعِ على لفظِ مجرورِ (مِن) أنَّ البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ، ولو كررنا (مِن) معَ البدلِ لم يصحّ عليهِ المعنى، أو لخرجَ إلى معنًى غيرِ مرادٍ-على الأقلّ في المثالينِ اللذينِ ذكرَهما سيبويهِ- وهما: ماأتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلّا زيدًا، فالتّقديرُ: ما أتاني مِن أحدٍ إلّا مِن زيدٍ، وما رأيتُ مِن أحدٍ إلا مِن زيدٍ؛ إذ المعنى على هذا فاسدٌ غيرُ مرادٍ؛ لأنّ معنى التركيبِ نفيُ مجيءِ أحدٍ غيرِ زيدٍ، في المثالِ الأولِ، ونفيُ رؤيةِ أحدٍ غيرِ زيدٍ، في المثالِ الثاني، فإذا جعلناهما بدلاً من مجرورِ (مِن) اختلفَ المعنى، وخرجَ عنِ المرادِ، إذ يحتملُ أن تكونَ (مِن) صفةً لمضمرٍ، فلا تكونُ زائدةً، ولَذَهبَ الغرضُ الذي قصدَهُ المتكلمُ من دخولِ (مِن)وهو توكيدُ النفيِ، كما سيذهبُ الغرضُ من النفيِ والاستثناءِ، وهو إفادةُ الحصرِ.

وخلاصةُ حديثِ سيبويهِ في هذا النصّ أنّ ما بعدَ إلا محمولٌ على محلّ (مِن) الجارّة وما دخلتْ عليهِ؛ لأنها زائدةٌ، والزائد لا محلّ لمدخولِه؛ إذ عملُهُ لفظيٌّ فقطْ، ومحلُّ (مِن) رفعٌ أو نصبٌ، فإذا أبدلَ منهُ كانَ تابعًا لمحلّ الجارّ مع مجرورِهِ.

من هذا النّصّ يتّضحُ أنَّ زيادةَ (مِن) جاءتْ في سياقٍ معيّنٍ وفي أسلوبٍ خاصٍّ وهو أسلوبُ النفي والاستثناءِ، وإنما جيءَ بهِ في هذا الشّكلِ لإفادةِ الحصرِ، وهذا التركيبُ متطوّرٌ من تركيبٍ أصليٍّ، بنيتُه الأصليّةُ هي: العاملُ الذي دخلَ عليهِ النافي، والمعمولُ الذي بعدَ إلا، فأصلُ مثالِ سيبويهِ الأولِ : جاءني زيدٌ، ثمّ دخلَ النفيُ والاستثناءُ؛ لإفادةِ معنى الحصرِ، فصارَ التركيبُ: ما جاءني إلا زيدٌ، ثم أرادوا نفيَ العمومِ، فقالوا: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، ثمّ أرادوا توكيدَ العمومِ، فأدخلوا (مِن)، فقالوا: ما جاءني مِن أحدٍ إلا زيدٌ. فدخولُ (مِن) في هذا الأسلوبِ مقصودٌ لأداءِ معنًى معيّنٍ لا يتأتّى إلا بهذا الأسلوبِ، وهو إفادةُ توكيدِ العمومِ المستفادِ مِن (أحدٍ)ولا يفهمُ من حديثِ سيبويهِ أنّ مِن الزائدةَ في هذا التركيبِ لا تزادُ في غيرِهِ لوظيفةٍ أخرى أو لمعنًى آخرَ، بل لكلّ مقامٍ ما يخصُّهُ، فلا فرضَ لما لأسلوبٍ على أسلوبٍ آخرَ، ولا مصادرةَ لحقِّهِ في الحياةِ في أساليبَ أخرى.

ثبتَ مِن هذا النّصِّ أنَّ سيبويهِ لم يقصرْ دخولَ مِن الزائدةِ على هذا الأسلوبِ دونَ غيرِهِ، لكنَّهُ بيّنَ أنّ (مِن) في هذا الأسلوبِ زائدةٌ فحسبُ، دونَ أن يحددَ فيهِ شروطَ زيادَتِهَا التي ذكرَها النحاةُفيما بعدُ، ولكن بيّنَ أنّها في هذا الأسلوبِ بهذِهِ الصفةِ: (نفيٌ، يَليهِ عاملٌ يقتضي معمولاً، يليهِ أداةُ استثناءٍ (إلا)، ثمّ معمولُ ذلكَ العاملِ المتقدّمِ = نفيٌ + عاملٌ+ أداةُ استثناءٍ+معمولٌ متأخرٌ) تكونُ زائدةً، لكنْ هلْ تقتصرُ زيادتُها على هذا الأسلوبِ فقطْ؟

الحقيقةُ لم يَقصِر سيبويهِ في هذا النّصّ زيادَتَها على هذا الأسلوبِ أو هذا الشكلّ وأمثالِهِ،كما لم يقصِرْهُ في النّصّ السابقِ على شكلٍ معيّنٍ، بلِ النّصُّ السّابقُ دلّ على زيادتِها في أسلوبٍ مخالفٍ تمامًا لهذا الأسلوبِ؛ إذ لا نفيٌ، ولا نكرةٌ، ولا استثناءٌ.

وفي النّصِّ الثّالثِ تحدّثَ سيبويهِ عنْ أثرِها في التركيبِ ووظيفتِها، ومثّلَ لها ببعضِ الأمثلةِ، وبيّنَ المعنى الذي تدلُّ عليهِ مع َكونِها زائدةً، وهذا توضيحُ ما جاءَ في حديثِهِ:

-قولُهُ:"وقد تدخلُ"تحتملُ التحقيقَ والتقليلَ، أما التحقيقُ فلأنها قد وردتْ كثيرًا في القرآنِ،وأما التقليلُ فلأنّ المتكلمَ لديهِ من أساليبِ التوكيدِ ما يغنيهِ عن هذا الأسلوبِ فلا يلجأُ إليهِ إلا مَنْ لديهِ علمٌ بالعربيةِ وأساليبِهَا.

-قولُهُ:" في موضعٍ لو لم تدخلْ فيهِ كانَ الكلامُ مستقيمًا " أيْ دخولُها وخروجُها لا يؤثّرُ في بناءِ التركيبِ اللفظيِّ، إذ لا تعلّقُ الفعلَ بما بعدَهَا ولا توصلُهُ إليهِ يؤكِّدُ هذا تمثيلُهُ بالمثالينِ الآتيينِ في الفقرةِ التاليةِ بعدَ فقرتينِ.

-قولُهُ: " ولكنّها توكيدٌ بمنزلةِ ما ..." يبيّنُ وظيفةَ (مِن) في التركيبِ، وهيَ وظيفةٌ معنويّةٌ لا لفظيّةٌ، فهيَ بمنزلةِ (ما) الزائدةِ أو ما يطلقُ عليها (صلةٌ) لا يستدعيهَا بناءُ التّركيبِ ولا يتوقّفُ عليهَا، فهيَ لمجردِ التوكيدِ.

-قولُهُ:" إلا أنها تجرُّ؛ لأنها حرفُ إضافةٍ "لكونها مِن حروفِ الجرّ أثّرتْ في لفظِ مدخولِها وإنْ كانَ محلُّهُ مرفوعًا أو منصوبًا، بخلافِ ما الزائدةِ فإنها لا تؤثرُ في لفظِ ما بعدَها؛ لأنّها ليستْ من الحروفِ المختصّةِ العاملةِ في لفظِ المفردِ.

-قولُهُ:" وذلكَ قولكَ: ما أتاني مِن رجلٍ، وما رأيتُ مِن أحدٍ." مثّلَ سيبويهِ بهذينِ المثالينِ، فمدخولُ (مِن) في الأولِ فاعلُ الفعلِ وهو نكرةٌ والفعلُ

منفيٌّ، والغرضُ من دخولِ مِن على النكرةِ التنصيصُ على العمومِ ؛ لأنّ التركيبَ قبلَ دخولِ (مِن) يحتملُ نفيَ الجنسِ ويحتملُ نفيَ الوحدةِ، فللتنصيصِ على نفيهما معًا الجنسِ والوحدةِ دخلتْ مِن لإفادةِ عمومِ النفي للاثنينِ معًا، ولو حذفتَهَا مِن التركيبِ لما أثرتْ منَ الناحيةِ اللفظيةِ، بلْ سيعودُ التركيبُ إلى بنائِهِ الأصليِّ الأوّليِّ. ولكن أهميتها من ناحيةِ المعنى كما ترى، فإذا أرادَ المتكلّمُ توكيدَ المعنى الذي يحتملُهُ كلامُهُ جاءَ بمِن في هذا السياقِ. ومدخولُ (مِن) في المثالِ الثاني مفعولٌ بِهِ، وهوَ نكرةٌ من صيغِ العمومِ، فدخولُ مِن عليها لأجلِ توكيدِ هذا العمومِ، واستغناءُ التركيبِ عنها لفظًا كاستغناءِ التركيبِ السابقِ، إذ لا تعلّقُ الفعلَ بالمعمولِ لوصولِهِ إليهِ بنفسِهِ. من هذينِ المثالينِ يتّضحُ لنا أنّ مجرورَ مِن الزائدةِ إما فاعلاً وإما مفعولاً -وسيأتي تمثيلُهُ لأصنافٍ أخرى- ولم يمثّلْ سيبويهِ للمبتدأِ، وتركُهُ يحتملُ أمرينِ:

إما أنَّهُ لا يرى زيادَتَها معَ المبتدأِ، أو أنّه أرادَ من تمثيلِهِ بالفاعلِ والمفعولِ التمثيلَ للموضوعِ فقط لا الحصرَ، وهذا هو الظاهرُ؛ لأنّ الأولَ ينفيهِ ورودُه بكثرَةٍ في القرآنِ الكريمِ وفي كلامِ العربِ، أما تحديدُ مدخولِها بالثلاثةِ-الفاعلِ، المفعولِ، المبتدأِ-فهوَ مِن تحديدِ النحويينَ بعدَهُ، حيثُ استشهدَ سيبويهِ في هذهِ النصوصِ بشواهدَ زيدتْ فيها مِن معَ غيرِ الثلاثةِ السابقةِ، فزادَهَا معَ الظرفِ، في قولِ لبيدٍ: (مِن دونِ عَدْنانَ والِداً...ودونَ) وقولِ كعبٍ: (إذا ما تلاَقَينا من اليومِ أو غدا) وزادَها معَ المفعولِ لأجلِهِ، كما في قولِ العجاجِ: (كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدِ مُخْتارَا...مِنْ يَأْسِة اليائسِأ أو حِذارَا) وبهذا يمكنُ فتحَ المجالِ لمدخولاتٍ جديدةٍ-كما سيأتي-.

-من المثالينِ نلحظُ أنّ (مِن) زيدتْ في تركيبٍ منفيٍّ، وسكتَ عن شبيهِهِ، وهما الاستفهامُ والنهيُ.

-قولُهُ:" ولو أخرجتْ مِن كانَ الكلامُ حسناً، ولكنَّهُ أكدَ بمِن" هذا توكيدٌ لكلامِهِ السابقِ في أوّلِ النّصِّ (لو لم تدخلْ فيهِ كانَ الكلامُ مستقيمًا).

-قولُهُ: " لأنَّ هذا موضعُ تبعيضٍ، فأرادَ أنهُ لم يأتِهِ بعضُ الرجالِ والناسِ " موضعُ زيادةِ (مِن) هو موضعُ التبعيضِ نفسهُ، فالزيادةُ تشاركُ التبعيضَ في المكانِ، فكلّ موضعٍ صلحَ للتبعيضِ فهوَ صالحٌ للزيادةِ، فإذا أرادَ الكاتبُ أو المنشيءُ أن يبيّنَ أنَّ مقصودَهُ ليسَ التبعيضُ وإنما التوكيدُ أتى بـ(مِنْ) ، أتى بمن بعدَ النفيِ وشبهِهِ، أما بعدَ الإيجابِ فسيظلُّ معنى التبعيضِ كما سنرى بعدَ قليلٍ.

قولُهُ:" وكذلكَ: ويحُهُ مِن رجلٍ، إنما أرادَ أن يجعلَ التعجبَ من بعضِ الرجالِ. وكذلكَ: لي ملؤهُ من عسلٍ" يريد أنّ في هذا التركيبِ مثلُ ما في سابقِهِ، من إرادةِ التوكيدِ واستقامةِ التركيبِ بدونِ (مِن)، حيثُ دخولُها كخروجِها، فهيَ زائدةٌ، فقولُهُ: ويحُهُ مِن رجلٍ، هو ويحُهُ رجلاً نفسَهُ، فحينَ أرادَ توكيدَ التعجبِ أدخلَ (مِن)، ومثلُهُ التركيبُ الذي يليهِ: لي ملؤُهُ من عسلٍ،هو: لي ملؤهُ عسلاً، ويلحظُ فيهما معنى التبعيضِ وهو ما نصّ عليهِ سيبويهِ بقولهِ: إنّما أرادَ أن يجعلَ التعجبَ من بعضِ الرجالِ. وكأني بسيبويهِ يريدُ أن يقولَ أنَّ أصلَهُ: ويحُهُ منَ الرجالِ، ثم خففوهُ لكثرةِ استعمالِهم إياهُ بوضعِ المفردِ موضعَ الجمعِ والنكرةِ موضعَ المعرفةِ، وبخاصةٍ أنهُ هو المقصودُ من التعجبِ. ومثلُهُ قولُهُ: لي ملؤهُ من عسلٍ، أي بعضُهُ؛ إذ ملءُ الوعاءِ عسلاً، هو بعضُ العسلِ لا كلّهُ.يدلكَ على أنّ (مِن) زائدةٌ في هذينِ التركيبينِ عندَ سيبويهِ، قولُهُ في آخرِ هذا النّصّ (وكذلكَ: هوَ أفضلُ من زيدٍ، إنّما أرادَ أن يفضلَهُ على بعضٍ ولا يَعُمّ. وجعلَ زيداً الموضعَ الذي ارتفعَ منهُ أو سفلَ منهُ في قولكَ: شرٌّ من زيدٍ، وكذلكَ إذا قالَ: أخزى اللهُ الكاذبَ منّي ومنكَ. إلا أنّ هذا وأفضلَ منكَ لا يستغني عن مِن فيهما؛ لأنّها توصلُ الأمرَ إلى ما بعدَها.) حيثُ فرّقَ بينَ دخولِ (مِن) في

التعجبِ والتمييزِ ودخولِها بعدَ (أفعلِ) التفضيلِ جارةً المفضولَ، فذكرَ أنّهَا بعدَ أفعلَ لا يُستغنى عنها؛ لأنّ لها وظيفةً أهمّ وهي توصيلُ أفعلِ إلى معمولِهِ؛ إذ لا يستطيعُ الوصولَ إليهِ بنفسِهِ. واللهُ أعلمُ!

نستخلصُ من هذا النّصّ ملامحَ زيادةِ مِن عندَ سيبويهِ، وهيَ كالتالي:

- زائدةٌ للتوكيدِ، أو زائدةٌ للدّلالةِ على التبعيضِ، للتوكيدِ في مثلِ: ما أتاني من رجلٍ، ما رأيتُ من أحدٍ، وللتبعيضِ في مثلِ: ويحُهُ مِن رجلٍ، ولي ملؤُهُ من عسلٍ.

- لا يقتصرُ مجيءُ (مِن) زائدةً على كونِ التركيبِ مسبوقًا بنفيٍ، ومدخولُها نكرةٌ، بل تأتي زائدةً والتركيبُ موجبٌ،كالمثالينِ السابقينِ، وتأتي زائدةً والتركيبُ غيرَ موجبٍ.

- وفيهِ أيضًا أنّ مجرورَ (مِن) الزائدةِ نكرةٌ في الموجبِ وغيرِ الموجبِ.

- مدخولُ مِن الزائدةِ لا يلزمُ أن يكونَ أحدَ الثلاثةِ التي ذكرَها النحاةُ، بل هي وغيرُها، وما ذكرَهُ للتمثيلِ لا للحصرِ.

ومِن نصوصِ سيبويهِ الثلاثةِ نخرجُ بأمورٍ توضحُ أصولَ مذهبِهِ في زيادةِ (مِنْ). وهي:

- معنى زيادةِ (مِنْ).
- دليلُ زيادتِها.
- وظيفتُهَا.
- مدخولُها.
- مواضعُ زيادَتِها.

فمعنى الزيادةِ تكررَ ذكرُهُ في النّصوصِ السّابقةِ، كقولِهِ:" وقدْ تدخلُ في موضعٍ لو لم تدخلْ فيهِ كانَ الكلامُ مستقيمًا" وقولُهُ: " إلّا أنّ هذا وأفضلَ منكَ لا يستغني عن مِن فيهما؛ لأنّها توصِلُ الأمرَ إلى ما بعدَها."

-دليلُ زيادةِ (مِن): أنَّ المعطوفَ ردّ على محلّها ومحلِ المجرورِ بها هو بالنصبِ في الشواهدِ الثلاثةِ، ولم يعطفْ على لفظِ المجرورِ، وهذا دليلُ زيادةِ (مِن) كما عطفَ على محلّ الباءِ والمجرورِ بها في خبرِ ليسَ وما لا على اللفظِ معَ صحةِ المعنى.

-ووظيفتُها ذكرَهُ في غيرِ ما موضعٍ،كقولِهِ: " ولكنّها توكيدٌ بمنزلةِ ما، إلّا أنّها تجرُّ؛ لأنّها حرفُ إضافةٍ ." وقولُهُ: (ولكنَّ مِن دخلتْ هنا توكيدًا، كما تدخلُ الباءُ في قولكَ: كفى بالشيبِ والإسلامُ، وفِي: ما أنتَ بفاعلٍ، ولستَ بفاعلٍ)

-ومدخولُها: مجرورُها نكرةٌ في سياقِ النّفي، كما زيدتْ في سياقِ الإيجابِ ومجرورُها نكرةٌ، كـ: ويحُهُ مِن رجلٍ، ولي ملؤُهُ عسلاً. ومعرفةٌ، كـ(مِن دونِ عَدْنانَ) و(من اليومِ أوغدا)، و(مِنْ يَأْسِةِ اليائسِ أو حِذارَا).

-ومواضعُ زيادتِها: مِن نصوصِ سيبويهِ السّابقةِ يمكنُ أن نحددَ المواضعَ أو السياقاتِ التي تزادُ فيها مِن، وهي:

1- زيادتُها في غيرِ الإيجابِ بعدَ النفيِ وشبهِهِ، والشرطِ.

2- زيادتُها في الاستثناءِ المفرّغِ.

3- زيادتُها في الإيجابِ:حيثُ ذكرَ شواهدَ، كانتْ مِن زائدةً فيها في الإيجابِ، ومنها مواضعُ تنقاسُ زيادتُها فيهِ، كأسلوبَيْ التعجبِ والتمييزِ.

كما حملتْ شواهدُهُ :

ـــــ زيادتُها معَ النكرةِ

ـــــزيادتُها معَ المعرفةِ: المعرّفِ بأل: (اليومَ)، المعرّفِ بالإضافةِ:(يَأْسِة اليائسِ)، مع عَلَمِ الجنسِ: (غدًا)، المعطوفِ على(اليومِ)، عطفهُ عليهِ بالنصبِ وهو عَلَمٌ.

ـــــزيادتُها معَ غيرِ الفاعلِ والمفعولِ، زِيدتْ معَ الظرفِ، والمفعولِ لأجلِهِ، والتمييزِ والتعجبِ، ولم يلجأ – رحمهُ اللهُ!- إلى التّأويلِ، أو التّنديرِ والتّشذيذِ.

ولا ينتقضُ ما أصلتُهُ من مذهبِ سيبويهِ بما وجدتُهُ– قبيلَ انتهائي من البحثِ- في أولِ الكتابِ من قولِهِ: "...وليستْ عنْ وعلى ههنا بمنزلةِ الباءِ في قولِهِ: (كفى بالله شهيدًا) وليسَ بزيدٍ؛ لأنّ عن وعلى لا يُفعلُ بها ذاكَ، ولا بمن في الواجبِ"[1]؛ لأنّ حديثَهُ عن حذفِ عن وعلى تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ، واتساعًا، فليس حذفهُما ؛لأنهما زائدتانِ، بلِ التّركيبُ مبنيٌّ عليهما إذ الفعلُ يتعدى إلى مفعولِهِ الثاني بواسطتهما، وليسَ دخولُهما على المعمولِ كدخولِ الباءِ في خبرِ ليسَ وما ، وفاعلِ كفى، ثمّ عطفَ على عدمِ زيادتهما مِن في الواجبِ، ولم يجرِ حديثُه عن زيادتِها ولا عنِ الأمثلةِ والأساليبِ التي تزادُ فيها، فلعلَّهُ ذكرَها قاصدًا أنَّ القياسَ فيها ألا تزادَ، كما تزادُ الباءُ، ولكن جرى السماعُ بغيرِ القياسِ، بدليلِ أنهُ فيما بعدُ ذكرَ مواضعَ زيادتِها للتوكيدِ والتنويعِ بعدَ هذا الموضعِ بمئاتِ الصفحاتِ، واحتجَّ لها ووجَّهَ الشواهدَ، فالحديثُ في هذا الموضعِ نظريًّا فقطْ، وهذا ليسَ بمستغربٍ في الكتابِ، حيثُ يتحدثُ عن القضيةِ الواحدةِ في عدةِ مواضعَ، وليسَ المقامُ مقامَ توسعٍ فأستشهدُ على هذا النهجِ في الكتابِ. واللهُ أعلمُ!.

[1] الكتاب 1/ 38

وبعدَ هذهِ التّطوافةِ الماتعةِ في كتابِ سيبويهِ والحياةِ معَ نصوصهِ عنْ مِن الزائدةِ ومدخولِها وأحكامهما وموقفِ النحاةِ من هذهِ النصوصِ ننظرُ الآنَ في سورةِ البقرةِ وما فيها من زيادةِ (مِن) وأنواعِ تلكَ الزيادةِ.

المبحثُ السابعُ

استقراءُ مِنْ في سورةِ البقرةِ:

بفضلِ اللهِ استقرأتُ مواضعَ ورودِ مِنْ في سورةِ البقرةِ، فوجدتُها تربو على مئتينِ وسبعينَ موضعًا، كانتْ مِن زائدةً على ما قاسهُ النحاةُ في واحدٍ وعشرينَ موضعًا، تقاسمَ النّفيُ والشّرطُ هذهِ المواضعَ، تسعةٌ في سياقِ الشرطِ، وأحدَ عشرَ في سياقِ النفيِ، منها موضعٌ واحدٌ مجرورٌ مِن معرفةٍ، وموضعٌ في سياقِ الاستفهامِ، وتحتملُ الزيادةَفي الموجبِ (على غيرِما شرطَهُ بعضُ النحويينَ) في ستةٍ وثمانينَ موضعًا، على التفصيلِ التالي:

1ــ جارةً لــ قبل في اثني عشرَ موضعًا .

2ــ جارةً لــ بعد في واحدٍ وعشرينَ موضعًا .

3ــ جارةً لــ دون في ثلاثةِ مواضعَ.

4ــ جارةً لــ تحت وكُلّ، وكم في موضعينِ لكلّ واحدةٍ منهنَّ.

5ــ والباقي - وعددُهُ ستةٌ وأربعونَ موضعًا - عرضتُه على أشهرِ كتبِ إعرابِ القرآنِ التي جعلتُها نطاقًا للدراسةِ وهي المحررُ الوجيزُ لابنِ عطيّةَ، والتبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ، وتفسيرُ البحرِ المحيطِ لأبي حيانَ، والدرُ المصونُ في إعرابِ الكتابِ المكنونِ للسمينِ الحلبيِّ، والتحريرُ والتنويرُ للطاهرِ

بنِ عاشورٍ، فوجدتُهم قد وجّهوا أربعةَ عشرَ موضعًا منها على أوجهٍ أحدُهَا أنْ تكونَ مِن زائدةً، على التّفصيلِ التّالي:

1ــ كانتْ زائدةً معَ الفاعلِ في موضعينِ.

2ــ كانتْ زائدةً معَ المفعولِ بهِ في عشرةِ مواضعَ.

3ــ زائدةً معَ المضافِ إليهِ في موضعينِ.

4ــ زائدةً معَ الصّفةِ في موضعٍ واحدٍ.

أما ما تحتملُهُ ولم يذكرْهُ المعربونَ فثلاثونَ موضعًا، ولم أذكرْهَا في دراستي هذهِ، إذ لم يكنْ لي سلفٌ فيها .

وهذا تفصيلُ المواضعِ الأربعةِ عشرَ:

أولاً- زيدتْ معَ الفاعلِ وهوَ معرفةٌ في موضعينِ، وهما :

قولُهُ تعالى: (مِن بَعْدِ مَا جَآءَكَ من العلم)في الآيتين[120، 145]

أجازَ السمينُ أن يكونَ فاعلُ جاءَ "قولَه "من العلم" و"مِن" مزيدةٌ، أي بعدَ ما جاءكَ العلمُ أي: بعدَ مجيءِ العلمِ، وهذا إنما يتخرَّجُ على قولِ الأخفشِ لأنهُ لا يَشْترطُ في زيادتِها شيئاً"[1]. وجعلَهُ أبوحيّانَ أحدَ الأوجهِ الجائزةِ في فاعلِ جاءَ، ونسبهُ إلى بعضِهم[2].

ثانيًا ـــ زيدتْ مِن معَ المفعولِ في عشرةِ مواضعَ، في تسعةٍ منها كانَ المفعولُ معرفةً، وفي واحدٍ كانَ المفعولُ النكرةَ، وهذا ثبتُها:

---

[1] الدر المصون 4 / 96

[2] البحر 2 / 502

الموضعُ الأولُ: قولُهُ تعالى:(فأخرجَ بهِ من الثمراتِ رزقًا لكُم)[22](معرفةً)

ذكرَ العلماءُ في (مِن) ثلاثةَ أوجهٍ، الأولُ: أن تكونَ للتبعيضِ، والثاني: لبيانِ الجنسِ، والثالثُ: أن تكونَ زائدةً[1]، ورجّحَ أبو حيانَ والسمينَ أن تكونَ للتبعيضِ، واستبعدا أن تكونَ زائدةً، لوجهينِ، الأولُ، لزيادتِها في الواجبِ، وكَونِ المجرورِ بها معرفةً. والثاني: أنَّ ذلكَ يقتضي أنْ تكونَ جميعُ الثمراتِ رزقاً لنا، وهذا يخالفُ الواقعَ، إذ كثيرٌ منَ الثمراتِ ليسَ كذلكَ[2].

ورجحَ الطاهرُ بنُ عاشورٍ أن تكونَ زائدةً، أو للتبيينِ، واستبعدَ أن تكونَ للتبعيضِ، يقولُ:" و(مِن) التي في قولِهِ: (من الثّمراتِ) ليستْ للتبعيضِ إذ ليسَ التبعيضُ مناسباً لمقامِ الامتنانِ بلْ إمّا لبيانِ الرزقِ المخرجِ، وتقديمُ البيانِ على المبيَّنِ شائعٌ في كلامِ العربِ، وإمّا زائدةً لتأكيدِ تعلّقِ الإخراجِ بالثمراتِ"[3].

2ــ الموضعُ الثّاني: قولُهُ تعالى (مِن فَضْلِهِ)[90](معرفة)

جعلها العكبريُّ زائدةً، ولم يذكرْ فيها وجهًا آخرَ[4]، في حينِ أجازَ أبوحيّانَ والسمينُ أن تكونَ مِن لابتداءِ الغايةِ، وفيهِ قولانِ، الأولُ: أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولُ "يُنَزِّل" أي: أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ شيئاً كائناً مِن فضلِهِ فيكونُ في محلِّ نصبٍ. والثاني: أن تكونَ "مِنْ" زائدةً، وهو رأيُ الأخفشِ، فلا تتَعَلّقُ بشيءٍ، والمجرورُ بها هو المفعولُ أي: أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ فضلَهُ[5].

---

[1] البحر **1** / **238**، الدر المصون **1**/ **143**، التحرير والتنوير **1**/ **343**

[2] البحر **1** / **238**، الدر المصون **1**/ **143**.

[3] التحرير والتنوير **1**/ **343**

[4] التبيان 1/ 92

[5] البحر 1 / **474**، الدر المصون **1**/ **402**

3ـــ الموضـــع الثالـــث: قولـــه تعـــالى: (كُلُـــواْ مِـــن طَيِّبَـــاتِ مـــا رزقناكم)[57](معرفة)

ذكرَ السمينُ في مِن ثلاثةَ أوجهٍ،الأولُ: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقَ بـ"كلوا". والثاني: أَنْ تكونَ تبعيضيَّةً متعلَّقةً بمحذوفٍ حالٍ من مفعولِ كُلوا المضمرِ، أي: كُلوا رزقَكم حالَ كونِهِ بعضَ طيباتِ ما رزقناكم، والثالثُ:أن تكونَ "مِنْ" زائدةً في المفعولِ بهِ، أي: كلوا طيباتِ ما رزقناكم. في رأيِ الأخفشِ[1].

4ـــ الموضـــعُ الرابـــعُ: قولُـــهُ تعـــالى: (يخـــرجُ لنـــا مِمَّـــا تُنْبِـــتُ الأَرْضُ)[61](معرفة)

ذكروا في مفعولِ يُخرجُ قولينِ، الأولُ: " محذوفٌ، تقديرُهُ: مأكولاً مِمَّا تنبت الأرضُ، أو شيئاً مِمَّا تُنبتهُ، والجارُّ يتعلَّقُ بالفعلِ قبلَه، وتكونُ "مِنْ" لابتداءِ الغاية، ويجوزُ أنْ تكونَ صفةً لذلكَ المفعولِ المحذوفِ، فيتعلَّقَ بمضمرٍ أي: مأكولاً كائناً ممَّا تُنْبِتُهُ الأرضُ، وتكونُ"مِنْ" للتبعيضِ، الثاني: مِنْ" زائدةٌ في المفعولِ، على مذهبِ الأخفشِ، والتقديرُ: يُخْرَجْ ما تُنْبِتُهُ الأرضُ، لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتِها شيئاً.[2]

5ـــ الموضعُ الخامسُ: قولُهُ تعالى: (مِن بَقْلِهَا)[61](معرفةٌ-بدلٌ مِن مفعولٍ)

---

[1] الدر المصون640/1 ، وينظر البحر 1 / 375

[2] السابقان **1** / **292** ، البحر **1** / **394**)

جعلَ أبو البقاءِ(مِن) لبيانِ الجنسِ وموضعُها نصبٌ على الحالِ من الضميرِ المحذوفِ تقديرهُ :مما تنبتهُ الأرضُ كائناً من بقلِها، وأجازَ معهُ وجهًا آخرَ، وهو: أنْ تكونَ بدلاً مِن (ما) الأولى بإعادةِ حرفِ الجرِ[1] .

6ــ الموضعُ السادسُ: قولُهُ تعالى: (مِن مَّقَامِ إبراهيم)[124](معرفةٌ)

أجازوا في "مِنْ" ثلاثةَ أوجهٍ: أحدُها: أن تكونَ تبعيضيةً، أي بعضَ مقامِ إبراهيمَ مصلى. الثاني: أنها بمعنى في. الثالثُ: أنها زائدةٌ على قولِ الأخفشِ[2].

7ـــ الموضعُ الثامنُ: قولُهُ تعالى: (كلوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً) [168] (معرفةٌ)

أجازَ المعربونَ عدةَ أوجهٍ في إعرابِ (حلالاً) الرابعُ منها: أن ينتصِبَ على أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: أكلاً حلالاً، ويكونَ مفعولُ "كُلوا" محذوفاً، و "ما في الأرض" صفةٌ لذلكَ المفعولِ المحذوفِ،وضعّفَ السمينُ حذفَ المفعولِ، ورجّحَ أن يكونَ المفعولُ ما في الأرضِ، وتكونَ مِن زائدةً، يقولُ السمينُ:"ويجوزُ على هذا الوجهِ الرابعِ ألاَّ يكونَ المفعولُ محذوفاً بل تكونَ "مِنْ" مزيدةً على مذهبِ الأخفشِ تقديرُه: كُلوا ما في الأرضِ أكلاً حلالاً"[3].

8ــ الموضعُ التّاسعُ:قولُهُ تعالى: (كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ)[172] (معرفةٌ)

أجازَ المعربونَ في مِن ثلاثةَ أوجهٍ، الأولُ: أن تكونَ تبعيضيّةً فتتعلَّقَ بمحذوفٍ حالٍ من مفعولِ كلوا المقدَّرِ، أي: كُلوا رزقَكم حالَ كونِهِ بعضَ طيباتِ

---

[1] التبيان 1 / 68 ، وينظر البحر **1 / 395**)

[2] التبيان 1 / 113 ،**البحر1 / 552**،**الدر المصون في علم الكتاب المكنون 1 / 513** ، وينظر**المحرر الوجيز1166**

[3] الدر المصون 1 / 628 وينظر التبيان 1 / 138

ما رزقناكم. والثاني: أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقَ بـ"كلوا. الثالثُ: أن تكونَ مِن زائدةً، وطيّباتِ مفعولُ كلوا[1]. قالَ السمينُ". ويجوزُ في رأيِ الأخفشِ أن تكونَ "مِنْ" زائدةً في المفعولِ بهِ، أي: كلوا طيباتِ ما رزقناكم"[2].

9ــ الموضعُ التاسعُ: قولُهُ تعالى:(مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)[271] (معرفةٌ)

في "مِنْ" ثلاثةُ أقوالٍ، الأولُ:أن تكونَ تبعيضيّةً محضةً[3]، أي: نكفّرَ بعضَ سيئاتكم؛ لأنّ الصدقاتِ لا تكفِّر جميعَ السيّئاتِ، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ، أي: شيئاً من سيّئاتكم، الثاني: أنها زائدةٌ على مذهبِ الأخفشِ والمفعولُ السيّئاتُ،وحكاهُ ابنُ عطيّةَ عن الطّبريِّ عن جماعةٍ، وجَعَلَهُ خطأً[4]، وبيّنَ السّمينُ وجهَ الخطأِ الذي قصدهُ ابنُ عطيّةَ فقالَ: "يعني من حيثُ المعنى."[5]والثالثُ: أنها للسّببيةِ[6].

10ــالموضعُ العاشرُ: قولُهُ تعالى: (وبثّ فيها من كلّ دابّة)[164] (نكرةٌ)

قالَ العكبريُّ " (وبثّ فيها من كلّ دابّة) مفعولُ بثّ محذوفٌ تقديرهُ: وبثّ فيها دوابّ، من كلّ دابّةٍ، ويجوزُ على مذهبِ الأخفشِ أن تكونَ من زائدةً لأنهُ يجيزهُ في الواجبِ"[7]

---

[1] الدر المصون 1 / 641 ، وينظر التبيان 1 / 138

[2] الدر المصون 1 / 641

[3] المحرر الوجيز249 ،250 ، وينظر الدر المصون **1** / **1000**

[4] المحرر الوجيز250

[5] وينظر الدر المصون **1** /1000

[6] السابق

[7] التبيان 1/ 133

ثالثًا-زيدتْ معَ المضافِ إليهِ في موضعينِ:

1ـــ الموضعُ الأولُ: قولُهُ تعالى:(ونقصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ)(معرفةٌ-مضافٌ إليهِ)

قولُهُ: (مِّنَ الأَمَوَالِ)ذكرَ فيها السمينُ خمسةَ أوجهٍ، الخامسُ على مذهبِ الأخفشِ، وهو: أن تكونَ "مِنْ" زائدةً ،فلا تَعَلُّقَ لها بشيءٍ[1].أي ونقصِ الأموالِ.[2]

2ـــ الموضعُ الثاني:قولُه تعالى:(كم من فئةٍ)[249] دخلتْ على المضافِ إليهِ

جعلَ العكبريُّ (كمْ) خبريةً في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، خبرُهُ جملة غَلبتْ، وتكونُ مِن زائدةً. كما أجازَ أن تكونَ على بابها، وتعربُ صفةً لــ كم، في موضعِ رفعٍ[3].

رابعًا :زيدتْ معَ الصفةِفي موضعٍ واحدٍ هو قولُهُ تعالى: (مِّن مِّثْلِهِ)[23]

يجوزُ في الهاءِ في (مِّثْلِهِ) من قولِهِ تعالى: (وإن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ) أقوالٌ، منها: أنها تعودُ على القرآنِ (مَا نَزَّلْنَا)، فيجوزُ في مِنْ أن تكونَ زائدةً، و(مثلِه) صفةٌ لسورةٍ، أي : (بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ)كما يجوزُ أن تكونَ "مِنْ" تبعيضيّةً فتتعلقَ بمحذوف، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ

---

[1] الدر المصون 1 / 591 وينظر: البحر 1 / 623 .

[2] البحر 1 / 623

[3] التبيان 1 / 200.

المنزَّلِ في فصاحتِه وإخبارِه بالغُيوبِ وغيرِ ذلكَ. ويجوزُ في الهاءِ أن تعودَ على "عبدِنا" فتكونَ "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ.[1].

التّرجيحُ:

وبعدَ هذا حديثُ النحويينَ عن زيادةِ مِن في الموجبِ، ونتيجةُ استقراءِ سورةِ البقرةِ، فمنهُم مَن أجازَ زيادَتَها مطلقًا معَ المعرفةِ والنكرةِ، ومنهم من منعهُ مطلقًا، ومعَ قولهِ بالمنعِ نظريًّا أجازهُ تطبيقًا، إذ جعلهُ أحدَ وجوهِ توجيهِ شواهدِ سورةِ البقرةِ، زادَ بعضُهم على ذلكَ فجعلَهُ الوجهَ الأولَ، أو الوجهَ الوحيدَ. ولي بعدُ حديثٌ أختمُ بهِ هذا البحثَ الذي أخذَ من الوقتِ ما يستحقهُ أو يزيدُ إذ شرعتُ في العملِ فيهِ قبلَ ستّ سنواتٍ، ثمّ توقفتُ، وعدتُ إليهِ قبلَ ثلاثةِ أشهرٍ. أقولُ إذا أنصتنا إلى حديثِ المعنى وأنَّ كلَّ حرفٍ في التركيبِ لهُ دورهُ في أداءِ المعنى وإظهارهِ في أتمِّ صورةٍ وأكملِ بيانٍ فإنَّ الزائدَ غيرُ موجودٍ في العربيةِ، وعليهِ لا تكونُ مِن زائدةً لا في الموجبِ ولا في غيرِ الموجبِ، إذ لها فيهما دورٌ في المعنى، وإن كانَ لفظُ التركيبِ وشكلُهُ بدونها كاملينِ، فالعاملُ يصلُ إلى معمولهِ بدونِها، ولكنْ في الحقيقةِ والواقعِ وجودُها يؤثّرُ في المعنى. وإذا أخذنا الأمرَ بالشكلِ واللفظِ ووصولِ العاملِ إلى مطلوبِهِ بنفسهِ دونَ حاجةٍ إلى (مِن)كما يراهُ النحويونَ، وعلى هذا الأخيرِ سارَ البحثُ؛ إذ هو نحويٌّ، وللنحويينَ فإني أزعمُ– بناءً على ما اجتمعَ لديَّ مِنْ أدلةٍ وشواهدَ مِن القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشريفِ وشعرِ العربِ، وحديثِ النحويينَ- فإني أزعمُ أنَّ مِن تزادُ في الموجبِ كما تزادُ في غيرِ الموجبِ، معَ المعرفةِ والنكرةِ، لأداءِ وظيفةِ التوكيدِ، أو لبيانِ التنويعِ في الأسلوبِ الذي ترِدُ فيهِ، للأمورِ التاليةِ:

[1] المحرر الوجيز 64، التبيان 40/1، وينظر البحر 1/ 246، والدر المصون 1/ 150.

أولاً: إنَّ أساسَ القولِ بزيادةِ مِن في غيرِ الموجبِ هو بقاءُ التركيبِ كاملاً بعدَ سقوطِهَا منهُ وعدمُ حاجةِ العاملِ إليها في الوصولِ إلى معمولِهِ، وهذا الأساسُ نفسُهُ موجودٌ في التركيبِ الموجبِ، إذ التركيبُ صحيحٌ بدونِها والعاملُ غيرُ محتاجٍ إليها في الوصولِ إلى معمولِهِ.

ثانيًا: إنّ التوكيدَ هو أصلُ معنى الزيادةِ، وهو متحققٌ في الإثباتِ كما هو متحققٌ في النفيِ، وأصلُ معنى التركيبِ ثابتٌ لم يتغيرْ فيهما بزيادتِها.

ثالثًا: إنَّ معتمدَ إجازةِ زيادةِ مِن في غيرِ الموجبِ هو ورودُ السماعِ بزيادتِها، فكذلكَ ينبغي أن يكونَ معتمدُ مَنْعِ زيادتِها في الموجبِ هو عدمُ ورودِ السماعِ، ولكنَّ الواقعَ يؤكدُ ورودَ السماعِ بزيادتِها في الموجبِ،فقد وردتْ شواهدُ كثيرةٌ من القرآنِ الكريمِ، فقد أحصيتُ من الشواهدِ التي ذكرَها محمدُ بنُ عبدِ الخالقِ عضيمةُ اثني عشرَ شاهدًا كانتْ مِن زائدةً في الإيجابِ على أحدِ تخريجاتِ المعربينَ، منها آيةٌ واحدةُ نصّ أبو حيانَ على أنَّ المعنى لا يتجهُ إلا على زيادةِ مِن في الواجبِ[1]، والآياتُ[2] هي:

1ــ (لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ)[البقرة 266]

2ــ(ولَهُم فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ)[محمد 15]

3ــ (ونفخت فيه من روحي)[الحجر 29]

4ــ (لتبتغوا من فضله)[الإسراء66]

5ــ (وأنبتت من كل زوج بهيج)[الحج 5]

---

[1] البحر 7/ 151، دراسات لأسلوب القرآن ج3 ق1 / 415

[2] دراسات لأسلوب القرآن ج3 ق1 / 411.418 .

6ــ (ولقد تركنا منها آية)[العنكبوت 35]

7ــ (وفجرنا فيها من العيون)[يس 34]

8ــ (حافين من حول العرش)[الزمر75]

9ــ (يغفر لكم من ذنوبكم)[الأحقاف 31]

10ــ (ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل)[الإسراء 89]

11ــ (ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[الأنعام 34]

12ــ (وقد بلغت من الكبر عتيا)[مريم 8].

وحصلتُ على أربعةَ عشرَ شاهدًا من دراسةِ سورةِ البقرةِ وقد سبقَ ثبتُها

.

وشاهدانِ من الحديثِ الشريفِ أحدُهما كانَ شاهدًا للكسائيِّ، وهو: "إنّ من أشدّ الناس عذابا..." والثاني ذكرَهُ ابنُ مالكٍ في الشواهدِ التي احتجَّ بها لهذا المذهبِ من حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها"فإذا بقيَ من قراءتِهِ نحوًا.."وقد سبقَ ذكرُهُما في مبحثِ أصحابِ مذهبِ زيادةِ من في الموجبِ.

ومن الشواهدِ الشعريةِ، تقدّمَ ذكرُ جملةٍ صالحةٍ، فقد وجَّهَ الفارسيُّ أبياتًا في كتابِهِ كتابِ الشعرِ على زيادةِ من في الموجبِ.كما احتجّ ابنُ مالكٍ بعددٍ من الأبياتِ للغرضِ نفسِهِ،وقد سبقَ ثبتُ الأبياتِ كلها في مبحثِ أصحابِ مذهبِ زيادةِ من في الموجبِ.

رابعًا: لجوءُ النحويينَ من معربي القرآنِ وغيرِهم- ومنهم من صرّحَ بامتناعِ زيادتِها في الواجبِ، كابنِ جنيّ، وابنِ الشجريِّ، وابنِ الحاجبِ، وابنِ عصفورٍ، وأبي حيانَ- إلى توجيهِ كثيرٍ من الآياتِ على زيادةِ من في الموجبِ

بجانبِ الوجوهِ الأخرى مما يوحي باعتدادِهم بهِ وإن كانوا نظريًا يمنعونهُ، وقد سبقتْ أمثلةُ لذلكَ فيما قدمتُهُ في مبحثِ موقفِ المعربينَ، ودراسةِ سورةِ البقرةِ.

خامسًا: تطرقَ الاحتمالُ إلى تخريجاتِ النحاةِ للآياتِ المحتملةِ لزيادةِ مِن، والدليلُ إذا تطرَّقَ إليهِ الاحتمالُ سقطَ بهِ الاستدلالُ. فتساوى التخريجانِ: التخريجُ على غيرِ الزيادةِ والتخريجُ على الزيادةِ. فليسَ تخريجُ الجمهورِ بأولى من تخريجِ أبي الحسنِ ومتابعيهِ .

سادسًا: سلامةُ القولِ بزيادةِ مِن في الآياتِ من التقديرِ وتكلّفِ التّأويلِ، فما لا يحتاجُ إلى تأويلٍ أولى مما يحتاجُ إليهِ.

سابعًا: مخالفةُ تخريجاتِ المانعينَ للقواعدِ النحويةِ، كلجوءِ العكبريِّ وابنِ عصفورٍ ومن نقلَ عنهم إلى تقديرِ مفعولٍ محذوفٍ، تكونُ مِن ومدخولُها صفةً لهُ قامتْ مقامهُ، إذ من المعلومِ أنَّ الموصوفَ لا يحذفُ إلا إذا كانَ الموصوفُ بعضَ اسمٍ متقدمٍ مجرورٍ بمن أو في [1].

وكذلكَ تخريجُهم قد كانَ من مطرٍ، وقد كانَ من حديثٍ على حذفِ موصوفٍ وإقامةِ الصفةِ مقامهُ وهذا إنما يكونُ إذا كانتْ الصفةُ مفردةَ، أما إن كانتْ جملةً أوشبهِهَا فلا يكونُ إلا في الشعرِ [2].

ثامنًا: انتقاضُ ما زعمهُ النحويونَ كابنِ الحاجبِ، والرضيِّ، بأنَّ مِن جاءتْ معَ آياتِ تكفيرِ الذنوبِ وغفرانِها للأممِ السابقةِ غيرِ أمةِ محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ!، مما يدلّ على أنّ التّكفيرَ لبعضِ ذنوبِهم، أما آياتِ غفرانِ الذنوبِ

[1] شرح الجمل لابن عصفور 1/ 219 ، شرح الكافية للرضي4 / 268 ، 269 .
[2] شرح الجمل لابن عصفور 1/ 219، 220 ، البسيط في شرح الجمل 2/ 843، شرح الكافية للرضي4 / 268 ، 269 .

لأمةِ محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ! فجاءتْ خاليةً من (مِن) ...أقولُ قد جاءتْ آياتِ غفرانِ الذنوبِ لبني إسرائيلَ ، في قولهِ تعالى: (وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ)[البقرة 58] فجاءتْ خاليةً مِن (مِن)، وكذلك في قوله تعالى: (وادْخُلُوا البَابَ سجّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتكمْ سَنزيدُ المُحسِنينَ) [الأعراف161].

تاسعًا: مجيءُ تراكيبَ متشابهةٍ تمامًا بعضُها زيدتْ معهُ مِن، والأخرى خلتْ منها في غيرِ ما موضعٍ من كتابِ اللهِ، الأولُ: في قولهِ تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ) فزيدتْ مِن قبلَ أساورَ، وفي قولِه تعالى في آيةِ الإنسانِ خلتْ منها (وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ). والثاني: قبلَ الظروفِ: قبلُ، وبعدُ، وتحتَ، وردتْ في آياتٍ مسبوقةٍ بـ مِن، ووردتْ في أخرى خاليةٍ منها، فمن زيادَتِها معَ قبلُ قولهُ تعالى: (هذا الذي رزقنا من قبل)[البقرة25]ومن تركها معَ قبلُ قولهُ تعالى: (سنّة من قد أرسلنا قبلك)[الإسراء 77] ومن زيادتها معَ بعدُ قولهُ تعالى: (ثم اتخذتم العجل من بعده)[البقرة 52]ومن تركِها معَها قولهُ تعالى: (ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم)[البقرة 120] ومن زيادَتِها معَ تحتَ قولهُ تعالى: (تجري من تحتها الأنهار)[البقرة 25]ومن تركها معها قولهُ تعالى: (وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار)[التوبة 100].ومثلهنّ حول.

وبعدُ فمعَ هذهِ الأمورِ كلِّها بل ببعضِها يتعذّرُ قبولُ تأويلاتِ النحويينَ، ويلزمُ المصيرُ إلى رأيِ الأخفشِ ومن تبعَهُ. ويمكنُ تحديدُ مواضعِ الزيادةِ في الموجبِ بما وردَ في القرآنِ, وما ذكرهُ سيبويهِ وبما يحتملهُ المقامُ والسياقُ، فلا يفتحُ البابُ مطلقًا، ولا يغلقُ مطلقًا إذ الشواهدُ القرآنيةُ الكثيرةُ تقتضي عدمَ منعِ زيادةِ من في الموجبِ، ولكن يُقيَّدُ بمواضعِهِ، وسياقاتِهِ التي وردَ فيها. واللهُ أعلمُ!.

الخاتمة:

الحمدُ للهِ الذي بنعمتهِ تتمُّ الصالحاتُ، والصّلاةُ والسّلامُ على المصطفى خيرِ البشرِ!.

بعدَ الرّحلةِ الطَّويلةِ الماتعةِ معَ مِن الزّائدةِ أقولُ: إذا أنصتنا إلى حديثِ المعنى وأنَّ كلَّ حرفٍ في التركيبِ لهُ دورُهُ في أداءِ المعنى وإظهارِهِ في أتمِّ صورةٍ وأكملِ بيانٍ فإنّ الزّائدَ غيرُ موجودٍ في العربيّةِ، وعليه لا تكونُ مِن زائدةً لا في الموجبِ ولا في غيرِ الموجبِ، إذْ لها فيهما دورٌ في المعنى، وإنْ كانَ لفظُ التّركيبِ وشكلُهُ بدونهَا كاملين، فالعاملُ يصلُ إلى معمولهِ بدونهَا، ولكن في الحقيقةِ والواقعِ وجودُها يؤثّرُ في المعنى. وإذَا أخذنَا الأمرَ بالشّكلِ واللفظِ ووصولِ العاملِ إلى مطلوبِهِ بنفسِهِ دونَ حاجةٍ إلى (مِن)كمَا يراهُ النّحويونَ، وعلَى هذا الأخيرِ سارَ البحثُ؛ إذْ هوَ نحويٌّ، وللنحويين، فإنّي أزعمُ أنَّ مِن تزادُ في الموجبِ كمَا تزادُ في غيرِ الموجبِ، معَ المعرفةِ والنّكرةِ، لأداءِ وظيفةِ التّوكيدِ، أو لبيانِ التّنويعِ في الأسلوبِ الذي تردُ فيهِ، بناءً على ما اجتمعَ لديَّ مِن أدلةٍ وشواهدَ مِن القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشّريفِ وشعرِ العربِ، وحديثِ النّحويينَ،وقدْ سبقَ ثبْتُ أدلةِ صحّةِ قولي.

وقدْ وصلَ البحثُ- بفضلِ اللهِ- إلى النّتائجِ التّاليةِ :

1ـــ أنّ إرادةَ الجنسِ والدلالةَ على العمومِ أو الجمعِ لا تكونُ مِن (من) وحدَهَا ولا مِن النّفيِ وحدَهُ ولا من النّكرةِ وحدهَا، بل مِن مجموعِهنّ، فالدّلالةُ على الجنسِ والعمومِ والجمعِ، لا بدَّ فيهِ مِن اجتماعِ النّفيِ أو ما يشبهُهُ والنّكرةِ ومِن، وبسقوطِ واحدٍ منها ينتفي معنَى الجنسِ والعمومِ أو الجمعِ.

2ـــ وجودُ شواهدَ كثيرةٍ من القرآنِ الكريمِ زِيدتْ فيهَا مِن في الموجبِ.

3ـــ دلّتْ نصوصُ سيبويهِ على أنّهُ يجيزُ زيادةَ مِن في الموجبِ باطرادٍ في أسلوبِ التّعجبِ، والتّمييزِ، كما أجازَهُ في غيرِهمَا في تخريجِ بعضِ الشّواهدِ الشّعريّةِ.

4ـــ بيّنتْ نصوصُ سيبويهِ أنّ مِن دلّتْ على توكيدِ التّبعيضِ والتّنويعِ في الأساليبِ التي زيدتْ فيها.

5ـــ ثبتَ أنّ بعضَ مَن منعَ زيادةَ مِن في الموجبِ من النّحويينَ نظريًا أجازَهُ تطبيقًا عندَ إعرابِ الشّواهدِ القرآنيّةِ، والأبياتِ الشّعريّةِ.

6ـــ والنتيجةُ المهمةُ أنّ البحثَ أثبتَ أنّ مِن تزادُ في الموجبِ، احتجاجًا بالشّواهدِ الكثيرةِ من القرآنِ، التي يتعذّرُ معهَا قبولُ تكلّفِ توجيهِهَا، وتمحّلِ تأويلِهَا.

7ــ أثبتَ استقراءُ سورةِ البقرةِ بأنّ مِن زيدتْ معَ الشّرطِ في تسعةِ شواهدَ، وفي هذا تأييدٌ لأبي بكرٍ الأنباريِّ ومَن تبعَهُ الذي أجازَ زيادةَ من مع الشَّرطِ؛ احتجاجًا ببيتٍ من الشّعرِ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين!

المصادر والمراجع:

1. ابن أبي الربيع، أبو الحسين ـــ البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحق. د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1405ه.
2. ابن أبي الربيعة، عمر، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدم له: عبدأ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1406ه-1986م .
3. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرعثمان، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، المحقق: جمال مخيمر، الناشر: مكتبة نزار الباز، مكة المكرّمة-الرياض ، ط: 1، 1418هـ-1997م.
4. ابن الحاجب، جمال الدين أبوعمرعثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تح.د.موسالعليلي، مط. العاني، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي.
5. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
6. ابن الشجري، هبة الله بن الشجري،أمالي ابن الشجري، تح. الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
7. ابن النحاس، التعليقة على المقرب، تحق. جميل عويضة، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ط:1. 2004م.
8. ابن جني، أبوالفتحعثمان،اللمع في العربية، تحق.حامد المؤمن، عالم الكتب، ط:2 1405ه1985م.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، تحق. علي النجدي، والنجار،

وشلبي.الجمهورية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إحياء التراث الإسلامي- القاهرة. 1386ه.

10. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ-بيروت، ط:1، 1420ه-1985م.

11. ابن عصفور، علي بن عبد المؤمن، ضرائر الشّعر، تحق. السيّد إبراهيم، دار الأندلس، ط:1 ، 1900م.

12. ابن عصفور، علي بن عبد المؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحق. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

13. ابن عطيّة، أبو محمد عبدالحقّ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الأندلس الخضراء –جدة، دارابن حزم-بيروت، ط: 1، 1423ه-2002م.

14. ابن عقيل،القاضي بها الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح.محمد بركات، مكز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، 1405ه.

15. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح التسهيل، المحقق: عبدالرحمن السيّد وزميله، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

16. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة ام القرى ط1.

17. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح الكافية الشافية، تحق.عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أمّ القرى،

ط:1.
18.ابن مالك،جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شواهد التوضيح.
19.ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، ط:3 - 1414 هـ.
20.ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح. :محمد محيي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي.
21.ابن يعيش، يعيش بن يعيش،شرح المفصل، عالم الكتب ،بيروت.
22.الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحق. فائز فارس، الصفاة-الكويت، ط: 1،2، 1400ه- 1979م، 1401ه، 1989م.
23.الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، توزيع مكتبة عبّاس الباز، ط: 2 2006م.
24.الأعلم الشّنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحق. زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنضمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط:1، 1407ه 1987م.
25.الأنباري، كمال الدين،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، الناشر: المكتبة العصرية ، ط: 1، 1424هـ-2003م.
26.الأنباري، كمال الدين ، أسرار العربيّة ، تحقيق: محمد البيطار ، الناشر: المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377-1957ه -
27.الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ،إرتشاف الضّرب من لسان العرب، تحق. النماس، ط:1، 1404ه

1984م.
28. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملاؤه ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1 1413 هـ-1993م.
29. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحق. د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط :1، 1419ه 1998م.
30. البخاري، صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية استانبول، تركيا، 1315ه.
31. البغدادي، عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تحق. عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417ه-1997م .
32. الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، تح. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
33. جرير، جرير بن عطية، شرح ديوان جرير، ضبط معانيه: إليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م .
34. الرضي، رضي الدين الاستربادي، شرح الكافية،تحقيق:يوسف حسن عمر ج1 منشورات جامعة بنغازي ج2 ،3 ،4 نشر جامعة قاريونس.
35. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،الجمل في النحو، تحق. عليالحمدمؤسسة الرسالة بيروت، ط: 2، 1405ه 1985م.
36. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب ، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط: 2.
37. الزوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، المكتبة الفيصلية، مكة .

38.السمين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق. الخراط، دار القلم-دمشق، ط:1، 1406ه-1986م.
39.سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: 3، 1408 هـ - 1988.
40.السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحق. أحمدمهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2008م.
41.السيوطي، جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع، تحق. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط:2، 1407ه-1987م.
42.الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، تحق. عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط:1 ، 1428ه-2007م .
43.الشّلوبين، أبو علي عمر بن محمد/ شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحق. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، ط:1 ، 1413ه-1993م.
44.الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، 1328ه .
45.الصيمري، عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة ، تحق. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ط:1، 1402ه-1982م.
46.عبدالحميد، محمد محيي الدين، عدّة السالك بتحقيق أوضح المسالك، بهامش أوضح المسالك،ط:5، 1399ه-1979م.
47.عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مط. حسان.
48.العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، المطوّع، دار التراث العربي-القاهرة.
49.العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحق.

علي البجاوي، مط عيسى البابي الحلبي.
50. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين،اللباب في علل البناء والإعراب، تحق. غازي طليمات، دار الفكر بيروت ط: 1، 1419ه 1995 م.
51. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1399-1979م.
52. عمايرة-السيد، إسماعيل-عبد الحميد، معجم الأدوات والضمائر،مؤسسةالرسالة،ط: 4، 1418ه-1998م.
53. الفارسي، أحمد بن الحسين، المسائل المشكلة(البغداديات) تحق. صلاح الدين السكناوي، مكتبة العاني-بغداد.
54. الفارسي، أحمد بن الحسين، كتاب الشعر، تحق. الطناحي، مكتبة الخانجي، مط. المدني، ط: 1، 1408ه-1988م.
55. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحق. ج1: نجاتي، والنجار، ج2: النجار، ج 3: علي النجدي، شلبي، الهيئة العربية للكتاب، 1972م.
56. المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق. الخراط، دار القلم-دمشق، ط.2، 1405ه- 1985م.
57. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، المحقق: عظيمة، الناشر: عالم الكتب –بيروت.
58. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ط2، 1377ه-1958م. مط عيسى البابي الحلبي وشركاه.
59. المرادي، بدر الدين بن أم قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق قباوه وزميله، منشورات دار الأفاق الجديدة-بيروت، ط:2، 1403ه-1983م.

60.المرادي، بدر الدين بن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في شرح الألفية، تح أحمد يوسف، رسالة دكتوراه.
61.الموصلي، عبدالعزيز بن جمعة، شرح ألفية ابن معطي، تحق. علي الشوملي، مكتبة الخريجي-الرياض، 1405ه-1985م.
62.اليمني، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحق. هادي عطية، ط1، 1423ه- 2002م، دار عمان .
63.مراجع إلكترونية:
64.المكتبة الشاملة: shttp://shamela.ws
65.مسلم، صحيح مسلم موقع إلكتروني موقع الدرر السنية.
66.النسائي، صحيح النسائي موقع إلكتروني موقع الدرر السنية.
67.السمين، الدر مرجع إلكتروني من الشاملة.

Abstract

This research handled: “The Additionof the Letter MAN in Apodosis, the Saying of Scholars of Grammar and the Scholars of Quran Declension regarding the addition of MAN letter in apodosis as well as their evidences and argumentations. This research aimed also to reveal thefact of the addition of MAN letter in apodosis as well as the benefit and function of this addition. This research consisted of seven sections: section one handled its addition in the non-apodosis, section two handled it addition in apodosis, section three handled the attitude of scholars of Quran declension regarding the addition of MAN letter, section four handled the attitude of scholars of grammar towards the evidences of AL-AKHFASH and his advocates, section five handled the meaning of MAN letter and its implication in structure, section six handled the attitude of SIBAWAYH school regarding its addition in apodosis and section seven handled the investigation of MAN letter in Surat ALBAKARAH (the cow). I ended the research with a conclusion included the findings of the research. This research used the analytic descriptive inductive methodology. Some of the most important findings of this research are: proving the addition of MAN letter in apodosis, the definite and indefinite articles, the function of TAWKEED and TAWKEED ALTABEEDH in its style of speech based on the strong evidences and proofs.

Keywords: Addition, MAN letter, Apodosis, Scholars of Grammar, Scholars of Quran Declension.